المقدمة

لكل نظام سياسي خصائص يتميز بها عن باقي الانظمة السياسية حتى لو تشابه معها في المضمون ويأتي هذا التميز من خلال المجتمع والفسيفساء الفكرية التي تشكله وللنظام السياسي الاردني خاصية تميزه عن باقي الانظمة السياسية (الملكية الدستورية) وبرزت هذه الخصائص بعد ظهور ما يسمى بالربيع العربي وذلك لطبيعة العلاقة التي جمعت بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام في المملكة فعلى الرغم من تلك الغوغاء التي حدثت في البلدان العربية كسوريا وليبيا وحالياً في اليمن الا ان الاخوان المسلمين لم يتعرضوا للنظام على الرغم من وجود حالة من التصعيد بين الطرفين في الفتره الاخيرة بالتأكيد لا نستبعد في بحثنا هذا الدعم الخارجي الذي تتلقاه المملكة من دول عظمى كأمريكا وبريطانيا لكن هناك روابط مشتركة قديمة بين الاخوان والنظام كان لها دوراً كبيراً في بقاء النظام السياسي مستقراً .

ومن هنا جاءت أهمية البحث للتعرف على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الاردني وجماعة الاخوان المسلمين ، للتعرف على واقعها ، تحديد مدى نجاح العلاقة ، والوقف على اسباب تأزم العلاقة بين الحين والاخر ، ومحاولة حصر الاطراف المسؤولة عن ذلك النجاح او الفشل ، هل هي جماعة الاخوان ، ام النظام الاردني ، ومدى تأثير ذلك على المملكة الاردنية والديمقراطية التي انتهجتها منذ بداية التأسيس .

أهداف الدراسة

يتلخص الهدف الرئيسي من البحث في التعرف على واقع جماعة الاخوان المسلمين في الاردن والحزب الذي يمثل مصالحها في الحكومة ، ودورها وتأثيرها في الحياة السياسية للمملكة وذلك من خلال دراسة نشأة وتطور الجماعة وأنشطتها ومدى مساهمتها في تجربة الاردن السياسية .

مبررات أختيار موضوع الدراسة

لقد دفعني للبحث في هذا الموضوع أسباب عديدة أهمها التعرف على مدى تنظيم الجماعة وتأثيرها سياسياً على صناع القرار في الاردن وعلى السياسة العامة للدولة بشكل عام ، والتعرف على الاسباب التي جعلت الجماعة تلقى دعما سياسيا واجتماعيا في فترة من الفترات والاسباب التي جعلتها تضمحل في الاونة الاخيرة خصوصاً بعد فقدان ثقة المواطن الاردني بالجماعة وهل لدور الاخوان في مصر أثره البالغ في ابتعاد الجماهير عنها وهل تشكل الجماعة الام في مصر جماعة ضاغطة على الاخوان في المملكة خصوصا بعد وصول مرسي للحكم

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام الملكي الاردني ، وهل كان للنظام الملكي دور في ظهور الجماعة على الساحة السياسية

في المملكة خصوصا بعد ان سمح لهم بالمشاركة في الحكومة واعطائهم حق تشكيل حزب سياسي ، هل استطاعت الجماعة ان تثبت أن لها القدرة على التأثير في الحياة السياسية الاردنية .

ما مدى توفر عناصر الديمقراطية في الاردن ؟ وهل هناك تجربة ديمقراطية اردنية حققت نجاحاً ملحوظاً ؟ وما هو دور النظام السياسي الاردني في توفير التشريعات والقوانين والبيئة التي تساعد على قيام حزب سياسي يمثل الاخوان .

هل فشل الاخوان في طرح برامج مقنعة تجذب الجماهير نحو دعمها ومؤازرتها ، وهل لا زالت شعاراتها تتناسب مع الواقع الداخلي والاقليمي والخارجي للمملكة .

هل تريد السلطة التنفيذية في المملكة وجود حزب يمثل جماعة الاخوان المسلمين كمؤسسات لها دور فاعل في تشكيل النظام السياسي ، أم لغايات اعلامية وتكميلية فقط ؟

حدود مشكلة البحث

سوف يتركز البحث وبشكل رئيسي على جماعة الاخوان المسلمين منذ النشأة وصولا لعام ٢٠٠٧ عندما قررت الجماعة الانسحاب من العملية السياسية وعدم خوض الانتخابات التشريعية والبلدية لشكها بعدم نزاهة الانتخابات خصوصاً بعد تغيير طبيعة النظام الانتخابي والاعتماد على قانون الصوت الواحد ، وهذا لا يعني عدم التطرق بأيجاز لواقعها الحالي .

فرضيات البحث

في محاولة للوصول الى نتائج علمية لهذا البحث ، فانه من المناسب تحديد الفرضيات التالية التي ترتبط بالاشكالية والتساؤلات التي يطرحها البحث : -

- هل هناك علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين الجماعة والنظام السياسي الاردني
- وفر النظام السياسي الاردني بيئة مناسبة للاخوان في فترة من الفترات لوجود مصالح مشتركة تتمثل بمحاربة اليساريين والقوميين .
- ظهور حالة من الانقسام داخل الجماعة خصوصا بعد صعود جيل جديد سمي بالصقور والذي لا يهادن الحكومة .
- ع\م وجود برنامج واقعي للجماعة لانها لا تقوم بدراسة التأثيرات الخارجية والاقليمية التي تضغط على النظام السياسي الاردني
- بالامكان اعتبار معاهدة السلام بين المملكة والكيان الصهيوني القشة التي انهت علاقة الود بين الاخوان والقصر.

منهجية البحث

المنهج المقارن : - وذلك من خلال المقارنة بين موقف الاخوان قبل معاهدة وادي عربة وبعدها وموقف النظام من الجماعة بعد المظاهرات التي حدثة في جامعة اربد ودور الجماعة فيها

المنهج الوصفي التحليلي : - وذلك من أجل تحليل مواقف وسلوكيات الجماعة وحزبها السياسي في مراحل مختلفة وبالتحديد بعد انتهاء المصالح المشتركة التي كانت تجمع بين القصر والجماعة .

المنهج التاريخي : - وذلك من اجل أستعراض السياق التأريخي لمسيرة الاخوان المسلمين والتباينات التي طرأت على مواقفها تجاه القضايا الداخلية والخارجية التي تحيط بالمملكة .

أسئلة البحث

١. ماهي الملامح العامة لاطار العلاقة بين الدين والدولة في الاردن؟ وهل يقترب الاردن من نموذج محافظ ام ليبرالي ام اسلامي؟
٢. ماهي ابرز سمات السياسة الرسمية عموما، والناشطين في الحقل الديني؟
٣. كيف انعكست هذه التوازنات الاساسية على ادارة الدولة لملف السياسات الدينية، سواء على مستوى التشريعات وتداخلها ام على مستوى المؤسسات الدينية ودور الدين في الحياة العامة؟
٤. هل هنالك مراحل تطورت من خلالها هذه السياسات بصورة مختلفة ومتباينة؟

وسوف يتم تقسيم البحث الى مبحثين وفي كل مبحث مطلبين كالاتي : -

المبحث الاول : - النظام السياسي الاردني والاخوان المسلمين

المطلب الاول : - النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية

المطلب الثاني : -جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

المبحث الثاني : - أرهاصات العلاقة بين الاخوان والنظام الاردني

المطلب الاول : - مسار علاقة الاخوان مع الدولة

المطلب الثاني : - ملامح الفجوة بين النظام والاخوان

المبحث الاول : النظام السياسي الاردني والاخوان المسلمين

مطلب اول : - النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية .

تم تأسيس امارة شرق الاردن من قبل الامير عبد الله بن الحسين وبمساعدة مباشرة من بريطانيا في العام ١٩٢١ وتم اطلاق اسم الاردن على المملكة نسبة الى نهر الاردن الذي يفصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية واخذت اسم الهاشمية من نسب الامير عبد الله الى بني هاشم من قريش ، ونالت المملكة

استقلالها التام عام ١٩٦٤ ونودي بالامير عبد الله ملكاً عليها بعد ان انتقل من مدينة معان جنوب الاردن بعد اتفاقه مع سكان الامارة والسلطات البريطانية ، فعرفت بأسم المملكة الاردنية الهاشمية [١].

يعتبر النظام السياسي الاردني من الانظمة الملكية البرلمانية في تطبيقاتها الحديثة نسبيا ، وهذا النظام يقوم على وجود سلطة تنفيذية مكونة من جزئين هما رئيس الدولة (الملك) ومجلس الوزراء ، ويكون رئيس الدولة مستقلا عن الوزارء والبرلمان .

ومن الملاحظ ان الاردن يتبع منهج الفصل بين السلطات حيث اشار الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ م في فصله الثالث الى تلك السلطات وهي كالاتي : -

الاولى: السلطة التنفيذية: واناطها الدستور بالملك ويتولاها بواسطة مجلس الوزراء.

الثانية: السلطة التشريعية: واناطها الدستور بالملك ومجلس الامة.

الثالثة: السلطة القضائية: وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها.

اولاً : - السلطة التنفيذية .

رئيس الدولة : -

في النظام السياسي الاردني الملك هو رأس الدولة ، ورأس السلطة التنفيذية ، ويمارس صلاحياته وفق الدستور، ويتولى الملك السلطة بواسطة مجلس الوزراء بموجب المادة ٢٦٠ من الدستور الاردني ، وينتقل عرش المملكة بالوراثة بين الذكور المنحدرين بشكل مباشر من سلالة الملك عبد الله بن الحسين مؤسس المملكة ، وعلى الملك ان يقسم امام مجلس الامة بالمحافظة على الدستور وان يخلص للامة ، وقد تعاقب على حكم المملكة الاردنية منذ عام ١٩٢١م اربعة ملوك هم : الملك عبد الله بن الحسين (١٩٢١- ١٩٥١م) وهو نجل الشريف حسين بن علي شريف مكة ، والملك طلال بن عبد الله (١٩٤١ -١٩٥٢م) وهو الابن الاكبر للملك عبد الله ، والملك الحسين بن طلال (١٩٥٢- ١٩٩٩م) وهو الابن الاكبر للملك طلال ، والملك عبد الله الثاني بن الحسين (١٩٩٩ – حتى الوقت الحاضر) وهو الابن الاكبر للملك حسين.

والملك مصون من كل تبعة ومسؤولية ، ولديه العديد من الحقوقه والصلاحيات وهي كالاتي : التمثيل الرمزي والرسمي للدولة والشعب ، إدارة دفة الحكم ، مسؤولية العلاقات الخارجية ، قيادة الجيش والمؤسسات العسكرية ، منح العفو العام وتخفيف الاحكام ، التصديق على القوانين ، ويأمر بوضع الانظمة اللازمة لتنفيذها ، اعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات والاتفاقيات بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة ، اصدار الاوامرلاجراء الانتخابات الخاصة بمجلس النواب ، دعوة مجلس الامة الى الانعقاد وتأجيله وفضه او حله وفق احكام الدستور، تعيين رئيس الوزراء واقالته وقبول استقالته وتعيين الوزراء واقالتهم

وقبول استقالتهم بناء على تنسيب من رئيس الوزراء ، تعيين رئيس واعضاء مجلس الاعيان وقبول استقالاتهم[٢].

رئيس الحكومة : وهو رئيس الوزراء ويقع على عاتقه وضع السياسات العامة للدولة وهو الرئيس الفعلي لكافة موظفي الدولة ، وهو رئيس مجلس الوزراء اما في حال حضور الملك الجلسة يترأس الملك الجلسة ، ومن صلاحيات هذا المجلس أيضاً ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية ، كما يتمتع المجلس بحق وضع القوانين المؤقته اثناء غياب مجلس الامة بموجب المادة ٩٤ من الدستور، ويكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، أما بالنسبة للألية التي يتم بموجبها حصول الحكومة على ثقة البرلمان فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٤ من الدستور الاردني على هذا الموضوع بحيث يترتب على كل وزارة ان تتقدم ببياناتها ومشروعها الوزاري الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تشكيل الحكومة وعليها طلب الثقة من البرلمان على مشروعها الحكومي ، اما اذا كان المجلس غير منعقد او منحلا فيعتبر خطاب العرش بيانان وزاريا لأغراض هذه المادة.

واذا قرر المجلس عدم اعطاء الثقة بالتشكيلة الوزارية او الحكومة وبالأكثرية المطلقة من مجموع عدد اعضاء المجلس وجب على الحكومة تقديم استقالتها ، واذا كان قرار عدم أعطاء الثقة خاصا بأحد الوزراء ، وجب عليه اعتزال منصبه.

ثانيا: السطلة التشريعية : -

وضعت بعض القيود على السلطة التشريعية في الاردن وذلك للصلاحيات الدستورية للملك والتي أستأثر بها لنفسه في مواجهة مجلس الامة وأخطرها اعطائه الحق في حل البرلمان وفقاً للمادة ٢٥ من الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ ، وتقسم السلطة التشريعية في الاردن الى مجلسين (مجلس الاعيان يتم أختيارهم من قبل الملك وعددهم ٤٠ نائباً ومدة العضوية اربع سنوات قابله للتجديد ومجلس النواب وعدد اعضائه ٨٠ نائباً يتم انتخابهم من قبل الشعب ومدة العضوية اربع سنوات ويحق للملك حل المجلس او تمديد المدة بأرادة ملكية لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين ويقوم رئيس الوزراء بعرض مشاريع القوانين على مجلس النواب والذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه، ولا يصدر قانون الا اذا اقره مجلسا النواب والاعيان وصادق عليه الملك بعد ذلك [٣].

السلطة القضائية : -

تتولى المحاكم المختلفة السلطة القضائية في النظام السياسي الاردني ، وتصدر جميع الاحكام باسم الملك ، وذلك بموجب المادة (٢٧) من الدستور، ولكن القضاة

مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وفق احكام المادة(٩٧) من الدستور.
والمحاكم في الاردن، بمقتضى الدستور الاردني ثلاثة انواع : المحاكم النظامية، المحاكم الدينية التي تتألف من المحاكم الشرعية للمسلمين ومجالس الطوائف الدينية الاخرى ، والمحاكم الخاصة ، وتصدر جميع الاحكام وفق القانون باسم الملك.
وتقسم المحاكم الى اربع درجات : محكمة الصلح وتختص بالنظر في الدعاوى الحقوقية التي لا تزيد قيمتها عن سبعمائة وخمسين دينار، محكمة البداية وتختص بالنظر في الدعاوى الحقوقية التي تزيد قيمتها عن سبعمائة وخمسين دينار، محكمة الاستئناف وتختص بالنظر في قضايا الاستئناف التي ترفع اليها عن الاحكام الصادرة من محاكم البداية والصلح ، ومحكمة التمييز وتختص بالأشراف على صحة تطبيق القانون [٤].

السياسة العامة للمملكة الاردنية الهاشمية .

منذ نشأة امارة شرق الاردن في بداية عشرينات القرن الماضي والدولة تحقق توازنا مستقرا وثابتا لم يتغير في تدبير شؤون العلاقة بين الدولة والدين والجماعات الدينية وكيفية ادارة تلك العلاقة وفق صيغة تقوم على تجنب الارتباط الوثيق او الصدام المباشر في ان واحد معا وبقدر محسوب، وتحافظ المملكة في سياستها العامة على معادلة دقيقة ترسم من خلالها حدود الاتصال في مجالات معينة والانفصال في مجالات اخرى .
وتحقق الاستقرار بين النظام الاردني والاخوان فترات طويلة على الرغم من ان الدولة الاردنية لم تؤسس شرعيتها على ايديولوجية دينية بحته ، ولم تتخذ من القانون او الشرع الاسلامي مصدرا وحيدا للتشريع، ولم تخضع في سياساتها الداخلية والخارجية للمقتضيات الدينية ، كما هو الحال في دول عربية واسلامية أخرى كالسعودية الا انها في المقابل أيضاً لم تؤسس شرعيتها على اسس علمانية بحته ، ولم تصطدم مع الاتجاهات المحافظة والدينية ، كما هو الحال في دول عربية عديدة ، والتي ذهب بعضها لتبني نهجا راديكاليا يشجع الفكر العلماني ، كما هو حال اليمن الجنوبي سابقاً والنظام التونسي قبل الثورة او مايسمى بالربيع العربي .
وقد يظهر للعيان بعض سمات التشابه بين النظام السياسي الاردني والنظام الملكي في المغرب من حيث طبيعته الملكية الوراثية والنيابية ، الا ان النظام الاردني بدا اكثر حذرا من الالتصاق باي اوصاف دينية ، كما هو الحال في المغرب حيث اطلق ملك المغرب على نفسه صفة (امير المؤمنين) ، فالحكام الهاشميون المتعاقبون في الاردن حرصوا منذ البداية على اتخاذ صيغة علمانية

حديثة وسطية للدولة ، تقوم على الملكية النيابية ، ونزع اي التباس بهذا التوصيف .

ولم تتخلى المملكة الاردنية عن مراعاة البعد الديني في سياساتها الداخلية بصورة مباشرة او الخارجية بدرجة اقل ، لانها التزمت باحترام جميع المشاعر الدينية السائدة في المجتمع ولجميع الطوائف ، مع قدر كبير من الحرية الشخصية والتسامح الديني بين الديانات والمذاهب الاسلامية المختلفة ، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقة بين المسلمين والمسحيين (الذي يشكلون اقلية في الاردن) ، وايضا في العلاقة بين المكونات العرقية الاسلامية الاخرى (الشركس والشيشان والاكراد...)[٥].

هذه التوازنات تضع الاردن في تصنيف اقرب الى العلمانية المحافظة ، فهي دولة ذات طابع علماني بمؤسساتها وسياساتها الداخلية والخارجية ، لكنها لا تصطدم مع الدين وتراعي احاكمه في تشريعاتها وسياساتها المختلفة ، ولا تتبنى أيديولوجية دينية معينة كالسلفية الوهابية في السعودية ، بل تقف في الاغلب على الحياد من الصرعات الدينية والفقهية الداخلية .

كما انعكست تلك التوازنات التي انتهجتها الحكومة ، على طبيعة علاقة الدولة بالحركات الاسلامية المختلفة ، وتحديدا جماعة الاخوان المسلمين ، فعلى الرغم من ان الاردن قد قدم نموذجاً خاصاً به في ترسيم العلاقة مع الاسلاميين ، وذلك بالسماح لهم بممارسة انشطتهم ، وتمكينهم من التبشير والتأثير، على خلاف ما تواجهه هذه الحركات في كثير من الدول العربية من منع واضطهاد واعتقالات ومواجهات دموية الا ان مواقف القصر الملكي السياسية بقيت تحتفظ بمسافة فاصلة واضحة ، قد تصل احيانا الى حدود الصدام الفكري ، مع الحركات التي تدعو لإقامة نظام سياسي اسلامي يحمل شعار الاسلام هو الحل[٦].

١ ـ العلمانية المحافظة : اطار العلاقة بين الدولة والدين

اتسمت المملكة الاردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها بانها مدنية الطابع وليست دينية بالمعنى الغربي، الا ان ذلك لم يمنع من اتخاذ الطابع المحافظ بشكل عام ، ويرجع ذلك بدرجة رئيسة لنسب العائلة المالكة ، واستمرار الارث التاريخي الرمزي الذي تحمله وديمومته في تثبيت احد مصادر شرعيتها .

الدولة في الاردن لم تقم على اسس دينية ، ولم تبن شرعيتها على ايديولوجية دينية ثورية او طائفية ، على غرار الحركات الاسلامية ، بل كان واضحا منذ البداية حرص مؤسسها الامير عبد الله الاول ، على توضيح طبيعة الدولة المدنية السياسية ، وهو ما كرسه منذ ١٩٢٣/٥/١٥ في حفل اعلان الاستقلال بقوله (اعلن بهذه المناسبة انه سيجرى اعداد القانون الاساسي للمنطقة وتعديل الانتخابات بما يوافق روح البلاد)[٧]. وهذا دليل على وجود اتفاق مسبق بين

بريطانيا والمملكة تم من خلاله تحديد شكل الدولة ونهجها السياسي وسياستها العامة .

وقد حافظت الدولة على هذه السمة منذ قيامها حتى الوقت الراهن ، وعبر اجيال الملوك المتالين : عبد الله الاول، وطلال ، والحسين ، وعبدالله الثاني ، فلم تخرج الدولة عن هذا الخط العام في اي مرحلة من المراحل ، وبقت هذه التوازنات سمة اساسية للسياسة الاردنية.

وتجلت (العلمانية المحافظة) في مجالات متعددة ، دستورياً ، وسياسياً ، ودينياً وحتى ثقافياً واجتماعياً.

ولا نجد في الدستور الاردني مناطق رمادية فيما يخص هذا الموضوع ، اذ تعبر المادة الثانية من الدستور تعبيرا جليا عن تلك التوازنات (العلمانية المحافظة) ، اذ تنص مواد الدستور الاردني على ان (الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية)[٨]، ومن الواضح ان الدستور تجنب الخوض في اي عبارات محددة يفهم منها اضفاء الطابع الديني على النظام السياسي ، كما هو الحالة في الجمهورية الايرانية حيث تنص المادة ١٢ من الدستور الايراني أن المذهب الاثني عشري هو المذهب الرسمي للدولة ، وتجعل من هذه المادة غير قابلة للتغيير [٩]. او دول كالسعودية والكيان الصهيوني التي اتجهت اتجاها متطرفاً حيث امتنعت عن وضع دساتير لها ، وتستند بأحكامها الى الكتب السماوية[١٠].

وهناك مواد أخرى في الدستور الاردني تفسر المادة الثانية منه بشكل متوازن اذ تنص المادة (١-٦) على (ان الاردنيين متساوين امام القانون لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين[١١]) ، أي ان المواطنة هي السمة الرئيسة في علاقة الدولة بالأفراد والجماعات وليس الدين او المذهب او العرق . وكذلك المادة (١٤) التي تنص (تحمي الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام او منافية للآداب) وسوف نجد في البحث خرقاً واضحاً للدستور حيث أتخذت اجراءات متطرفة ضد الشيعة الاردنيين [١٢].

ولا يوجد في مواد الدستور الاردني اي اشارة تغلب الصفة الدينية للدولة على حساب النظام السياسي المدني ، ولا يوجد موقف عدائي من الاسلام والتشريعات الخاصة به بنفس الوقت ، اذ تخول المادة ١٠٥ المحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في الشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين وامورهم الدينية والاوقاف الاسلامية ، كما تنص المادة ١٠٦ من الدستور على ان المحاكم الشرعية تطبق في قضائها احكام الشرع[١٣].

وفي المقابل تنص المادة ١٠٩ من الدستور على انه (تتألف مجالس الطوائف الدينية وفاقاً لأحكام القانون ، على ان يحدد في هذه القوانين اختصاصات المجالس المذكورة بشأن مسائل الاحوال الشخصية والاوقاف التي يتم أنشائها

لمصلحة الطائفة ذات العلاقة اما مسائل الاحوال الشخصية لهذه الطائفة فهي من اختصاص المحاكم الشرعية لكل طائفة على حدة) ، فالنص يخول بوضوح مسائل الاحوال الشخصية لأصحاب الديانات الاخرى من خلال مجالس الطوائف الدينية"[١٤].

ونلاحظ من هذه القوانين الدستورية التأكيد على الطبيعة المدنية للنظام السياسي ، وعلى مبدأ المواطنة من حيث الحقوق والواجبات ، وعلى التمييز بين الشأن الديني والمدني والسياسي ، واحترام الاديان المختلفة ، سواء من حيث حرية العبادات او المعاملات المرتبطة بها او غير ذلك.

اما النظام السياسي : فيتسم بـالمحافظة كخيار استراتيجي ، فقد كان واضحا حرص الامير عبد الله الاول على الفصل والتمييز الواضح بين الجانب السياسي والديني، وفي عام ١٩٢٣ تقرر تأليف مجلس باسم (مجلس الشورى) برئاسة قاضي القضاة، وكان آنذاك الشيخ سعيد الكرمي يشغل هذا المنصب ، وكان من مهام المجلس سن صيغ القوانين والانظمة وتفسيرها . والغي هذا المجلس عام ١٩٢٧م ، ثم تشكل المؤتمر الوطني والمجالس النيابية اللاحقة ، مما كرس الطبيعة العلمانية لنظام الحكم ، من حيث المبدأ والجوهر[١٥].

كل ذلك لم يمنع من بروز الطابع المحافظ للدولة غير المعادي للدين او الاسلام ، بل على النقيض من ذلك كان هنالك اصرار من الملك على اظهار قدر كبير من الاحترام للشعائر الدينية والمشاعر الاسلامية ، واستقطابه الكثير من علماء الدين الاسلامي، وضمهم الى مجلسه منهم الشيوخ : كامل القصاب ومحمد الخضر الشنقيطي وسعيد الكرمي وحسام الدين الجار الله ومحمد هاشم السقاف ومحمد علي الجعبري وعبدالله غوشة وعبد الحميد السائح وحمزة العربي وفؤاد الخطيب وعبود النجار ونديم الملاح وابراهيم القطان وغيرهم[١٦].

ولو تتبعنا البيانات والتوجهات العملية التي رافقت تأسيس امارة شرقي الاردن، نجد بوضوح ان فلسفة الدولة لدى الملك عبد الله كانت ملكية حديثة على غرار الملكيات الاوربية، تستلهم الاسلام والتاريخ كمرجعية لها .

وقد كان للدين دور اساسي ومهم في الدولة الاردنية، وكان للدولة والملوك المتعاقبين سياسات ومواقف دينية ، يمكن ملاحظتها في السلوك الشخصي للملوك ، وفي الدستور الاردني والقوانين والانظمة والتشريعات ، وفي مناهج التربية والتعليم ، والاعلام الرسمي وشبه الرسمي ، وفي سياسات الحكم والوزارات والجيش والدوائر الحكومية والرسمية، وفي المؤسسات الدينية المختصة كوزارة الاوقاف والمقدسات والشؤون الاسلامية ، ودائرة قاضي القضاة ، ودائرة الافتاء في القوات المسلحة[١٧].

وعلى الرغم من اهتمام الملك عبد الله الاول الواضح بالشأن الديني ، الا ان جل ذلك كان فيما يتعلق بالسلوك العام والعادات والتقاليد ، ففي توجيه له الى رئيس

الوزراء توفيق ابو الهدى اكد الملك على ضرورة التزام كبار المسؤولين في الدولة بتأدية فرائض الصلاة وبشكل خاص صلاة العيدين ، وان لا يخل احد منهم بصوم رمضان ، وان يعمل اهل القرى والمخاتير ورؤساء العشائر بهذا الواجب في قراهم وبين عشائرهم، وان يهتم كبار الموظفين بهذه التعليمات وان يمتنعوا عن تعاطي المسكرات والميسر، وان تقلل الحكومة من استيراد الخمور بعد ان عم استهلاكها بصورة كبيرة وسرت الى بيوت الشعر في البادية[١٨].

ومرة اخرى يرسل الملك الى رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى توجيها يتعلق بلباس المرأة في الحياة العامة، ولباس الطالبات في المدراس، وقد اصدر امرا بلزوم جعل الملاءة هو الرداء الواجب على المسلمة ان تخرج به خارج بيتها، ونبه الامير في مرسومه ان حسر الراس للنساء في الاسواق يتنافى مع ما ورثته الامة من فضائل معروفة[١٩].

الا ان هذه التوجيهات خلت من أي عقوبات رادعة، وبقت مجرد نصائح، ولم يصدر بها قانون رسمي في الجريدة الرسمية، وفي نهاية عقد الاربعينيات تراخت المملكة في تطبيق هذه التوجيهات، ولم ترفق هذه التوجيهات ببيان الحكم الشرعي في لبس الحجاب وحدوده لاسيما في المناهج المدرسية، ففهم الكثير من النساء ان الالتزام بهذه اللباس هو من باب العادات والتقاليد ليس الا .

ويدل هذا ايضا على ان اهتمام الملك عبد الله الاول بالأمور الدينية كان اهتماما شخصيا، لم يحمله على المواطنين قصراً كما هو معمول به في بلدان تتخذ من الدين الاسلامي المصدر الوحيد للشريعة كالسعودية .

ولوحظ أيضاً أن بعض المسؤولين في الدولة يتجاوزون الاحكام الشرعية اذا ما تعارضت مع سياسات الدولة ، او اذا ما تعرضوا لضغوطات ما ، حيث فصل الشيخ الكرمي من منصبه قاضيا للقضاة عام ١٩٢٥م ، اثر خلاف حول شرعية بيع وقف الصحابي ابي عبيدة في الغور، حيث اصرت سلطة الانتداب البريطاني على حل الوقف واعتباره من الاراضي الاميرية التابعة للخزينة ، ولما لم يجد الشيخ الكرمي اذاناً صاغية من كبار المسؤولين قدم استقالته أحتجاجاً على هذا القرار.

وتكرست سمة العلمانية المحافظة في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٥٣ – ١٩٩٩ خلال اربعة عقود ، والتي شكلت المحطات الرئيسة في بناء مؤسسات الدولة واستقرارها ، وفق مقتضيات العمران والتطور الاجتماعي وانتشرت التيارات الفكرية والسياسية العلمانية داخل المجتمع انتشار النار في الهشيم ، كل ذلك ادى الى حالة من التعايش والازدواجية بين المظاهر الغربية والمظاهر الاسلامية المختلفة في المجتمع ، ولم يحدث أي نوع من انواع الصدام الحاد بين أطراف المجتمع من علمانيين واسلاميين الا ما ندر، كما هو الواقع في مجتمعات اخرى ، الا ان الدولة انحازت بصورة واضحة سياسيا، منذ بداية تولي الملك

الراحل الحسين بن طلال الى التيارات المحافظة في مواجهة التيارات العلمانية المتطرفة، وعقد ما يشبه الصفقة السياسية مع جماعة الاخوان المسلمين للتأكيد على شرعية الدولة في مواجهة الخطاب الذي يشكك بها ويتهمها بالتبعية للغرب.
ودفع الصراع الشديد بين الدولة والتيارات العلمانية – اليسارية، منذ بداية الخمسينات وفي مرحلة الستينات والسبعينات ، النظام الى فتح المنافذ والابواب للخطاب الديني في مواجهة المد القومي واليساري ، وانعكس ذلك بالايجاب على العلاقة مع الحركات الاسلامية التي فتحت امامها الابواب للتأثير في كافة المجالات الاجتماعية والدينية والثقافية، وداخل المؤسسات السيادية وتم تأسيس دائرة للإفتاء داخل القوات المسلحة الاردنية، تعنى بالأمور الدينية والفقهية والدعوة داخل الجيش والاجهزة الامنية ، وتتولى القيام بدور الارشاد الديني والدورات التثقيفية والتعليمية.
وعلى الرغم من ذلك الاحترام الواضح للشعائر والمشاعر الدينية ، فان سياسة الدولة حافظت على مسافة واضحة من خطابات الجماعات الاسلامية وايديولوجياتها او من الانخراط في سياسات تخضع للاعتبارات الدينية في تحديد المصالح السياسية كما يراها صناع القرار.
وبدا ذلك جلياً عندما عارضت الاتجاهات الدينية معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية ، وتحديها النظام من خلال المسيرات والمظاهرات والفتاوى التي تحرم المعاهدة ، الا ان النظام اصر على السير في التوقيع على هذه المعاهدة خصوصاً ان المملكة في ذلك الوقت كانت تعاني من عزلة عربية وأقليمية ووضع مالي متردي.
وفي المقابل فان الوزارات والمؤسسات كانت تصدر بشكل مستمر مجموعة من التعليمات والانظمة التي توكد وتحرص على احترام المشاعر الاسلامية وعدم الاضرار او الاستخفاف بها ، وابرز دليل على ذلك غلق المطاعم والاندية الليلية في شهر رمضان المبارك .

٢ ـ الحياد الديني والتوظيف السياسي

دينيا، وقفت مؤسسات الدولة على الحياد ، فلم تسع الى فرض المظاهر الاسلامية على المجتمع ، في الوقت نفسه لم تروج بصورة واضحة للفكر الغربي ، ولم تنعكس اي من الازمات السياسية والصراعات الداخلية او الاقليمية على هذه السياسة الثابتة للدولة على مر العقود السابقة .
وانعكس الحياد الديني للدولة ايضا على ادارة ملف السياسات الدينية عموما ، فلم تسعى الدولة الى التبشير بمذهب معين او الحث عليه، ولم تتبنى مواقف مباشرة لا سياسيا ولا ثقافيا ، تخص التوجهات الاسلامية الداخلية ، التي وصلت في مراحل معينة الى صراعات وصدامات شديدة، وبشكل خاص بين الاتجاه

الصوفي التقليدي، الذي كان يسود في الاوساط الاجتماعية، والاتجاه السلفي الذي بدأ يتزايد حضوره منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي.
تلك السياسة الثابتة، كانت للحقل الديني فقط ، لكن القاعدة التي حكمت الدولة في المعادلة السياسية والامنية كانت واضحة ، وتتمثل في استخدام او توظيف واحتواء التيارات الدينية والاسلامية ، بحسب طبيعة اللحظة السياسية والاعتبارات الامنية. واتسمت علاقة الدولة بالجماعات الاسلامية والتوجهات الدينية كالصوفية، والسلفية ، بالحياد وعدم التدخل في حدود الخلافات العقائدية والفقهية والدينية ، طالما ان ذلك لا يمس الجانب السياسي والامني .
تلك السياسة العامة لم تمنع من وجود تفاصيل والوان مختلفة ومتنوعة في المشهد، فعلى الرغم من عدم تبني أي اتجاه فقهي وديني رسمي في سياساتها الدينية، الا ان ذلك لم يمنع من بروز اتجاهات داخل مؤسسات الدولة او على اطرافها يدفع باتجاه ديني معين فالاتجاه الرسمي الغالب على المؤسسات الدينية تاريخيا يتمثل بالميل نحو المذهب الحنفي سابقا والشافعي حالياً ، والعقيدة الاشعرية والنزوع الصوفي منها، وهو الاتجاه الذي تغلغل في دائرة الافتاء في الجيش او حتى المنهاج الدراسية في التربية والتعليم وفي الجامعات.
ومع بروز التيار السلفي خلال حقبة الثمانينات والذي أكتسب انصاراً ومؤيدين داخل المجتمع ، لعدة اسباب يمكن اجمالها بالاتي : -
١ - قربها من المملكة العربية السعودية وحرص الاخيرة على نشر هذا الخطاب في مختلف انحاء العالم .
٢ - تأثر العاملين والطلبة الدارسين في الخليج بالمذهب الوهابي السلفي .
حدث صدام شديد مع الاتجاه التقليدي الصوفي في المملكة ، وبرز هذا الصدام بشكل واضح وجلي من خلال تسابق الجانبان على المؤسسات الدينية الرسمية ومحاولة بسط النفوذ في المساجد، ومحاولة كل طرف نشر افكاره وآرائه ، ومع ان التيار التقليدي يمتلك حاضنته في المؤسسات الرسمية الا أن سياسة الدولة كانت تؤكد بحرص على عدم التدخل في الخلافات الدينية والفقهية ، وعدم الانتصار لطرف ضد الاخر، وأكدت على ضرورة الحفاظ على سياسة الحياد بصورة صارمة وحادة.
وفي مرحلة لاحقة ، في منتصف التسعينات، انفتح الامير الحسن على الاتجاهات الشيعية العالمية (مؤسسة الخوئي في لندن) ، وتأسست قبل ذلك مؤسسة ال البيت في سياق تقديم الاردن نموذجا في الوسطية والحوار والانفتاح ، واسست جامعة ال البيت في محاولة لبناء رسالة اردنية ذات طابع ديني منفتح على الاديان والطوائف المختلفة ، وتبنت الجامعة مبادئ الوسطية والاعتدال والانفتاح ، الا ان ذلك لم يستمر طويلا ، وبقي الرفض الرسمي واضحا للاعتراف بالوجود الشيعي في الاردن ، على الرغم من تصريح بعض الشيعة الاردنيين

بوجود الاف العائلات الاردنية الاصلية تعتنق المذهب الشيعي من عشرات السنين وبشكل خاص في مدن الشمال[٢٠].

الا ان سياسة المملكة وقفت بالضد من التشيع وقامت بتأسيس قسم في دائرة المخابرات العامة لمكافحة نشر التشيع ، وذلك بعد ان تعززت الخلافات السياسية والاستراتيجية بين الاردن ومن معها من الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة وما يسمى بـ محور الممانعة الذي يقف بالضد من ايران .

فالشعور الرسمي الاردني بالقلق من التشيع اخذ بعدين رئيسين، الاول يتمثل في الجانب الامني، وبشكل خاص بعد حرب تموز في لبنان عام ٢٠٠٦ مع الكيان الصهيوني وما نجم عنها من انتصار كبير لحزب الله وبروز ما تسميه الاوساط الرسمية بـ (التشيع السياسي) ، وتعانق ذلك مع وجود دعوى تؤكد على وجود نشاط سياسي – ديني ايراني – شيعي في المنطقة العربية ، ومع توتر علاقة الاردن بالقوى الشيعية العراقية المؤيدة لإيران، بعد سقوط النظام الديكتاتوري في العراق في العام ٢٠٠٣[٢١].

تلك التطورات انعكست على السياسة الدينية من خلال تقديم دعم رمزي وسياسي للاتجاهات الاسلامية والاعلامية التي تشكك بالشيعة وايران ونواياهم في المنطقة العربية، وجرت اعتقالات لعدد من الشيعة ، وتمت ملاحقتهم، وجرى ترحيل عدد من الشيعة العراقيين، ممن كانت الاجهزة الرسمية تعتقد انهم يقومون بنشر التشيع داخل المجتمع الاردني. اما البعد الثاني ظهر في القلق الرسمي من التشيع لانه يؤثر على السلم الاهلي وفقاً لقناعتهم ، فالدولة ترفض ايضا ان يقوم مسلمون بالتبشير بين المسحيين، وكذلك الامر بالنسبة للمسيحيين بين المسلمين، وهي سياسة تعكس الطابع المحافظ للنموذج الاردني ، حتى في العلاقات بين المذاهب والطوائف المختلفة[٢٢].

المطلب الثاني : جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

نشأت جماعة الاخوان المسلمين في مصر على يد الشيخ الازهري حسن البنا، وبعد ان ثبتت الحركة اقدامها في مصر قامت الجماعة بخطوة أخرى من اجل نشر الدعوى في الاقطار العربية وبدعم من النظام السعودي حيث قامت بأرسال العديد من المبعوثين بهدف تأسيس فروع للجماعة في الدول العربية وكان لكل من عبد الحكيم عابدين وسعيد رمضان وعبد العزيز عبد الستار دوراً مهماً في نشر فكر الجماعة في القدس التي كانت خاضعة انذاك للانتداب البريطاني في اكتوبر ١٩٤٦م ، وحظيت الحركة في أمارة شرق الاردن بمباركة الملك عبد الله المشروطة نوعا ما، حيث عبر عن ثقته في ان الاخوان المسلمين سيكرسون انفسهم وبشكل مطلق لله أي بعيداً عن السياسة العامة للدولة[٢٣].

حصلت جماعة الاخوان المسلمين في الاردن على الترخيص لها بالعمل كجمعية بتاريخ ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٦م، بعد ان تم تأسيسها بتاريخ ١٩ تشرين

الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٤٥م[٢٤]. وترأس الحاج عبد اللطيف ابو قورة الحركة في الاردن وهو مؤسس الجماعة في الاردن وعضوا في الهيئة التأسيسية للجماعة في مصر والتي كانت تضم عددا من الاعضاء من دول عربية مختلفة مثل الشيخ محمد الصواف رئيس الاخوان في العراق ، والشيخ مصطفى السباعي رئيس الاخوان في سوريا حتى اواخر عام ١٩٥٣م ، وقد شهدت الاعوام ١٩٤٥ – ١٩٥٣ حضوراً قوياً لعبد اللطيف ابو قورة وكان هو واجهة الجماعة في المملكة تعرف به ويعرف بها ، ويراس اجتماعاتها ويتحدث باسمها، ويجتمع بالشباب ويقيل المسؤولين، ويستقبل ضيوف الجماعة ، وينفق عليها من ماله الخاص ومال اصدقائه واعوان الجماعة من غير ان يوضع لها تنظيم هيكلي دقيق. وكان يوزع المسؤوليات على العاملين معه حسب ما يتوسم فيهم من استعداد ، وكان تشكيل ادارة الجماعة تحت اسم (المكتب العام) استجابة لنمو الجماعة وتزايد المنتسبين لها[٢٥]. ثم خلفه في قيادة الجماعة محمد عبد الرحمن خليفة حتى منتصف الستينات وقد ساهم الاخوان المسلمون بفعالية في الدفاع عن عروبة فلسطين ، اذ شاركوا في القتال عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨م على الجبهة المصرية، وفي منطقتي الخليل وبيت لحم، وهو ما اكسبهم احتراما ومصداقية في الشارع الاردني[٢٦].

واستمر الاعتراف بالإخوان المسلمين كتنظيم قانوني على خلاف الاحزاب السياسية الاردنية الاخرى بعد قرار الحكومة حل الاحزاب عام ١٩٥٧م لم يتم حل جماعة الاخوان المسلمين ، وكانت الحركة غالبا على وفاق مع الحكومة ، او بتعبير اخر وادق لم تتعرض للقمع والاضطهاد الذي تعرضت له الاحزاب الاخرى في تلك الفترة ، وهذا احد الاسباب التي تفسر دور الحركة وثقلها عبر حزب جبهة العمل الاسلامي لاحقاً .

وتوزعت اهداف الحركة في البداية على النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والعالمية في جعل الاسلام اساسا لحضارة عالمية . وشارك الاخوان المسلمون في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٦م ، من خلال ستة مرشحين استطاع ان ينجح منهم اربعة نواب هم : محمد عبد الرحمن خليفة ، وعبد الباقي جمو ، وعبد القادر العمري، وحافظ النتشه ، ومنح نواب الحركة الاربعة الثقة لحكومة سليمان النابلسي، كما وقفت جماعة الاخوان المسلمون الى جانب النظام في ازمتة ١٩٥٧م.[٢٧]

الاحزاب الدينية

وهي احزاب أعتمدت على أيدولوجية دينية بحته تقوم على فكرة تقديم الدين الاسلامي باعتباره منظومة متكاملة من التطورات والافكار والبرامج القادرة على حل المشكل الدنيوية للمجتمع ، وترفع شعار(الاسلام هو الحل) .

وبعد صدور قانون الاحزاب السياسية في الاردن رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ م، بدأت الاحزاب السياسية الدينية ، تتقدم بطلبات ترخيص لوزارة الداخلية من اجل التمتع بصفة الشرعية لممارسة نشاطها واعمالها بشكل علني.

وقد كانت اغلب هذه الاحزاب الدينية والتي تقدمت بطلب الترخيص قائمة في الاساس وتمارس نشاطها بالسر بأستثناء الجماعة ، واخذت اسماء وتشكيلات جديدة ، جماعة الاخوان المسلمين، والحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء)، وجماعة التبليغ، وجماعة السلفية، وحركة الجهاد الإسلامي (بيت المقدس)، وحركة الانقاذ، وحركة تجمع العدالة، وحركة الجهاد الإسلامي (كتائب الاقصى) وغيرها.

١ - جبهة العمل الاسلامي : -

وتأسس هذا الحزب بناء على مشاورات ومحادثات بين مجموعة من الاحزاب الإسلامية كان ابرزها جماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي ، إضافة الى مشاركة بعض الشخصيات الإسلامية المستقلة عام ١٩٩٢، كأستجابة للبيئة السياسية الجديدة في المملكة ، واقرار قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢م ، ويعتبر الحزب من اكبر الاحزاب السياسية الدينية نفوذا في الاردن ، إذ يبلغ عدد مؤسسيه (٣٥٣) مؤسساً من بينهم عدد كبير من اعضاء مجلس الاعيان والوزراء ، واساتذة الجامعات ، على الرغم من حداثته لوجود جذور تاريخية وسياسية قديمة [٢٨].

وكانت بداية الانطلاق عن طريق المؤتمر التنظيمي الاول للهيئة التأسيسية للحزب وجرت فيه عملية انتخاب مجلس الشورى المؤقت (بمثابة اللجنة المركزية لأي حزب) الذي يتكون من (١٢٠) عضوا ، وعقد مجلس الشورى المؤقت اجتماعا في كانون الثاني/ ١٩٩٣ م، انتخب فيه المكتب التنفيذي بواقع (١٦) عضوا إضافة لرئيس المجلس.

ورافقت هذه العملية الانتخابية في الحزب عددا من الاستقالات لأعضاء كانوا من مؤسسين الحزب ومن غير المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين ، لشعورهم بعدم الرضى جراء استحواذ الاخوان المسلمين على (٨٥%) من نسب العضوية في مجلس الشورى وبالتالي تحجيم المستقلين الذين لا ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين.

وقد سيطر على النقاش الاخواني اسئلة رئيسة من ابرزها (المرجعية القانونية) لعمل الجماعة بعد اقرار قانون الاحزاب ، فاذا ارادت الجماعة التحول الى حزب سياسي فلا يحق لها العمل داخل المساجد والنقابات والاتحادات والعمل الخيري والدعوي ، واذا ارادت البقاء كجمعية فلا يحق لها ممارسة العمل السياسي الحزبي؟

لذلك وضع الاخوان ثلاث سيناريوهات للتعامل مع قانون الاحزاب الجديد ، الاول يقوم على استمرار صيغة العمل السابقة ، اي ممارسة الجماعة لمختلف النشاطات الدعوية والثقافية وغيرها ، والقفز عن فكرة تأسيس حزب سياسي ، والثاني تحول الجماعة الى حزب مرخص والثالث المزاوجة بين تأسيس الحزب وبقاء الجماعة، (وفق صيغة تحكم العلاقة بين الكيانين)[٢٩].

وتشكلت الفكرة الرئيسة لحزب جبهة العمل بأن يجتمع الاخوان المسلمين مع شخصيات وطنية اخرى تتبنى المرجعية الاسلامية كمنهج سياسي ، لتتفق مع الاخوان في اهدافهم السياسية العامة والخروج بحزب سياسي يمثلهم ، وبالفعل شاركت العديد من الشخصيات المستقلة في تأسيس الجبهة ، لكن سرعان ما انسحبت تلك الشخصيات مع اول انتخابات تنظيمية داخلية للحزب ، بسبب انتشار الاخوان بالمواقع القيادية كما اشرنا سابقاً وتحجيم القوى الاخرى [٣٠].

ونتيجة للقوة التي يتمتع بها الاخوان المسلمين داخل الجبهة لم يستطع الحزب الاستقلال عن الاخوان أو الخروج عن بوتقتهم ، فقد تحول الى ما يشبه (القسم السياسي) واصبح اختيار الامين العام لحزب الجبهة من قبل مجلس شورى الجماعة حصراً.

ويعمل الحزب من اجل تحقيق الغايات الكبرى والاهداف العامة للجماعة كتطبيق الشريعة الاسلامية في ميادين الحياة المختلفة ، واعداد الامة لجهاد اعدائها، وتحرير فلسطين، ووحدة الامة وحريتها، وترسيخ الوحدة الوطنية ومنهج الشورى، والتنمية الشاملة للمجتمع من منظور اسلامي، ويتبنى الحزب في نشاطه من اجل تحقيق اهدافه وغاياته الوسائل والاساليب التالية: تنظيم العمل الجماهيري، ونشر اراء الحزب عبر المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، والمهرجانات، والاصدارات المختلفة، وانشاء المراكز العلمية للأبحاث والدراسات، والاهتمام بالأندية، والمراكز الثقافية، والنقابات، والاتحادات، والمشاركة في الانتخابات النقابية، والبلدية، والبرلمانية[٣١].

ويمكن ترتيب اولويات حزب جبهة العمل الاسلامي على النحو التالي: (القضايا الاردنية، القضية الفلسطينية، القضايا العربية، فالقضايا الاسلامية) .

ومن الناحية النظرية يشكل الاهتمام بالقضايا الانسانية الحلقة الاكبر ضمن اولويات هذا الحزب، اما على صعيد المطالب الداخلية فيتركز الاهتمام على المجال السياسي والحريات العامة وحقوق الانسان، وكل ذلك من خلال منظور الشريعة الاسلامية، كما يقول دكتور اسحاق الفرحان الامين العام للحزب، والذي يرى بان التعددية السياسية والحزبية هي جزء من العملية الديمقراطية، لذا فان الحزب يسعى الى ترسيخ الشورى والتربية الديمقراطية في المؤسسات التعليمية والجامعات[٣٢]، وكل هذه الامور ضمن الاهداف الاساسية للحزب، والتي يضمنها النظام الاساسي لحزب جبهة العمل الاسلامي الصادر عن الحزب

عام ١٩٩٢ م، حيث جاء في البند الرابع من المادة الاولى لأهداف الحزب وغايته، بانه يسعى الى ترسيخ منهج الشورى ، والدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة.
اما البرنامج الاجتماعي للحزب، فانه يقوم على الاهتمام بالأسرة وحمايتها من التفكك، وينظر الى المرأة نظرة متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات، فلا يمانع من وصولها الى المناصب العامة والبرلمان.
اما بالنسبة لمرتكزات البرنامج الثقافي فهي اسلامية التربية والتعليم والعودة الى المشروع الثقافي الوطني العربي ، واغلاق الابواب امام الثقافة التي يمكن ان تسيء الى الاسلام والى العادات والتقاليد الاسلامية، مع ايجاد جيل واعي اسلاميا قادرا على مواكبة التطورات التي تحدث في العالم[٣٣]
وتوفير عناية خاصة للشباب من الجنسين، واحاطتهم بالمناخ الملائم، في اطار من الاخلاق الاسلامية، وتفعيل دور المؤسسات الوطنية التي ترعى الشبيبة كالمدارس والجامعات والاندية الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتوجيه جهود الشباب للقيام بدور فاعل في مشاريع الاعمار والنشاط الخيري والاجتماعي ، وتعويدهم على ممارسة الشورى والديمقراطية في تلك المؤسسات[٣٤]
اما على مستوى العمل السياسي ، فان مسالة تأسيس حزب اسلامي بحد ذاته يعد اهم تطور في الثقافة السياسية للأحزاب [٣٥] .
وعلى مستوى العمل السياسي العملي، وقبل التأسيس الفعلي للحزب قامت جماعة الاخوان المسلمين بخوض الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ م تحت شعار الاسلام هو الحل، وحصل الاخوان على ٢٣ مقعدا.
وفي المرحلة الجديدة اخذ الحزب يمارس العمل السياسي اليومي، من خلال تفاعل نواب الحركة مع الحدث السياسي، ومع القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، والتقوا بالوفود التي زارت الاردن، وشاركوا في عدة وفود سياسية اردنية زارت مختلف دول العالم، وادى ذلك الى الاقتراب اكثر من الاحداث الدائرة، الامر الذي اعطاه مرونة عالية في التعامل مع الاحداث والمتغيرات الداخلية والدولية والبحث عن البدائل، واتخاذ مواقف تقوم على قناعات موضوعية وضمن ثوابت رصينة دون الجمود على مواقف مسبقة. ومن خلال الاهداف التي وضعتها الحركة في برنامجها الانتخابي، يمكن تحديد الاتي : -
١ . اعادة النظر في كل القوانين والانظمة بما ينسجم مع الشريعة الاسلامية، ومثل ذلك الهدف الاستراتيجي للحركة وقد كان هذا من ضمن الشروط التي وجهها حزب جبهة العمل الاسلامي الى حكومة مضر بدران عام ١٩٨٩م ، ولكن تحقيق ذلك يبقى مرهوناً بالموارد المحدودة للأردن، وبالظروف العربية والاقليمية والدولية، حيث ان من عوامل التعايش السلمي بين النظام السياسي

والحركة، هو فهمها لحقيقة افتقار الاردن للمتطلبات الاساسية لقيام الدولة الاسلامية.

٢ . الدفاع عن حقوق وحريات المواطنين، وحرية تشكيل التجمعات والاتحادات الطلابية والنقابية والشبابية ، واستطاعت الحركة ان تقدم مجموعة من المطالب ، مثل اتخاذ عدد من الاجراءات لوقف التعديات على حرية المواطنين من خلال اعادة جوازات السفر المحجوزة ، واعادة المفصولين سياسيا الى وظائفهم.

٣. كشف اسباب الفساد المالي والمحاسبي ، حيث عملت الحركة للحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة بالمديونية واسبابها، وقضايا الفساد المالي، ومحاولة اثارة هذه القضايا اما القضاء ، ولكن قدرات المسؤولين عن هذه القضايا، حالت دون اثارة هذه القضايا ومتابعتها.

٤. العمل على تخفيض اسعار السلع وبما يتناسب ودخل المواطنين، حيث قام نواب الحركة بتقديم مذكرة يوم افتتاح المجلس بتاريخ ٢٨/ ١٩٨٩/١١ م، تضمن اقتراحهم بتشكيل لجنة لدراسة مشكلة ارتفاع الاسعار التي ترهق المواطنين ، واصبح موضوع الاسعار من القضايا الملحة والمطروحة في كل محفل سياسي .

٥. دراسة مشكلة البطالة ، حيث حاولت الحركة من خلال تقديم المطالب والمشاريع لإيواء الاعداد الكبيرة من الشباب العاطل عن العمل، لكن الظروف الاقتصادية التي يعاني منها الاردن حال دون تطبيق هذه المشاريع[٣٦].

اما بالنسبة لموقف الحزب من القضية الفلسطينية، فانه يعتبر هذه القضية احدى عوامل نشأته، فتحت عنوان اهداف الحزب وغاياته في النظام الاساسي، يشير الحزب الى هدف عام، وهو الاسهام في بناء الامة معنويا وماديا، وفي بناء المشروع النهضوي العربي الاسلامي، واعداد الامة لجهاد اعدائها الصهاينة والمستعمرين، وخدمة القضية الفلسطينية في اطارها العربي والاسلامي ، والسعي الى تحريرها من الصهاينة المغتصبين[٣٧].

وبخلاف الاحزاب القومية ، نرى ان نقاط الالتقاء الاولى في موقف الحزب تجاه العلاقة الاردنية الفلسطينية يستند الى العقيد والدين، حيث يرفض الحزب التفريق بين ابناء الصنف الواحد[٣٨].

ويشير الدكتور محمد عويضة مساعد الامين العام للشؤون الادارية لحزب جبهة العمل الاسلامي الى مستقبل العلاقة الاردنية الفلسطينية، بان لها خصوصية معينة ويجب المحافظة على الوحدة الوطنية بين كل مواطني الاردن، ووجوب توثيق العلاقات مع اي كيان فلسطيني ينشأ ليكون عمقه عربيا لا اسرائيليا[٣٩].

اما بالنسبة لموقف الحزب من عملية التسوية السلمية، نجد ان للحزب موقفا خاصا تجاه مسالة السلام والمفاوضات، حيث يرى ان الصراع مع اليهود هو صراع عقائدي وحضاري لا تنهيه اتفاقات السلام، وهو صراع وجود وليس

صراع حدود، ويقف الحزب موقف الرافض لعملية التسوية السلمية من حيث المبدأ لاعتبارات دينية بحتة[٤٠].

وفي احدى البيانات الرسمية الصادرة عن حزب جبهة العمل الاسلامي بعنوان (تقرير عن الوضع السياسي في المنطقة من مؤتمر شرم الشيخ الى اتفاق وقف اطلاق النار في لبنان) ، يشير الحزب الى ان مجمل المؤتمرات التي تعقد ما هي الا مباركة للقوى الكبرى في العالم لمشروع الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، اضافة الى تصوير الموقف العربي بانه المتخاذل، وذلك بسب انشغال العرب في النزاعات الاقليمية، وان الاغراق في تصديق ان العدو الصهيوني يمكن ان يكون صادقا في توجهه نحو السلام ونحو خير المنطقة، انما هو استغراق في بحر من الاوهام والسراب الذي لا اصل له[٤١].

وقد شارك الحزب مع احزاب المعارضة الاخرى ومع هيئات وفعاليات نقابية وشخصيات وطنية واتحادات طلابية ورؤساء جمعيات في مجموعة من البيانات التي تندد باتفاقيات السلام المبرمة مع الكيان الصهيوني، بالإضافة الى ارسال مذكرات الى رؤساء الدول العربية والاسلامية حول خطط تهويد بيت المقدس والمسجد الاقصى، وايجاد الاليات المناسبة لتفعيل الدعم المعنوي وايصال الدعم المادي ، وتضييق المنافذ على العدو وسد الثغرات عليه والحيلولة دون وصوله الى اهدافه في غزو البلاد ثقافيا واعلاميا واقتصاديا[٤٢].

اما عن نشاط الحزب في مقاومة التطبيع مع اسرائيل، فقد شارك الحزب في محاولة أحباط اول معرض للصناعات الإسرائيلية في عمان، واشار د. اسحق الفرحان رئيس اللجنة التنفيذية العليا للمؤتمر الشعبي لحماية الوطن ومجابهة التطبيع ، الى مخاطر التطبيع مع العدو الصهيوني، وان التطبيع هو شكل من اشكال الهيمنة على ثروات البلد ومحاولة لإدخال اسرائيل في الجسم العربي من خلال المشروع الشرق اوسطي.

وعلى المستوى الخارجي نجد ان حزب جبهة العمل الاسلامي يستشعر جميع المشاكل والقاضايا التي تدور في العالم سواء على المستوى الاسلامي او على مستوى العالم، وذلك انطلاقا من الرؤية الخاصة التي تحكم الحزب، فقد ادان الحزب الموقف الغربي، وموقف الامم المتحدة ومجلس الامن، واشار الى تواطئهم مع الصرب في جرائمهم ضد مسلمي البوسنة[٤٣]. كما ادان الحزب الدول العربية التي تعمل على تطبيع علاقتها مع اسرائيل ، وناشد الشعوب العربية والاسلامية لدعم جهاد الشعب الفلسطيني[٤٤].

ومن مبدأ ايمان الحزب بالتعددية السياسية ، شارك الحزب احزاب اخرى لتحديد الاوضاع السياسية التي يمر بها العالم العربي، وخاصة في ظل التحديات والمتغيرات الدولية التي تحدث في العالم . وفي المؤتمر الاول للأحزاب العربية الذي عقد في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦ م ، شرح الحزب

وجهة نظره حول مجموعة من القضايا ، حيث اشار الى ضرورة محافظة الدول العربية على استقلالها السياسي والاقتصادي والثقافي، واثار الحزب مشكلة الهيمنة الامريكية على الامة الاسلامية من اجل انجاح المشروع الصهيوني، وطرح بعض الملامح الاساسية للمشروع النهضوي العربي الاسلامي من خلال بناء نظام شورى اساسه الشريعة الاسلامية ، ويقوم على احترام حرية الفرد والجماعة وضرورة مقاومة الاحتلال الذي يتربص بالأمة [٤٥].

٢ – مظاهر ضعف الحكومة من وجهة نظر الجبهة

عمل الحزب على تحديد مظاهر الضعف عند الحكومة الاردنية كأحد الاحزاب البارزة في المعارضة، ووقف الحزب موقفا معارضا ضد مجموعة من القضايا الوطنية التي مر بها الاردن، منها:

أ ـ قانون الصوت الواحد:

كانت الحكومة الاردنية قد اصدرت قانون الصوت الواحد قبيل انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر عام ١٩٩٣م، والذي يقوم على اعطاء الحق لكل مواطن اردني بصوت واحد يمنحه لاحد المرشحين ، وبعد اقرار الحكومة لهذا القانون، واعلانها العمل به في الانتخابات ، تشكلت مجموعة من الآراء والملاحظات المختلفة حول هذا القانون ، حيث وصف القانون بأنه بعيد عن النهج الديمقراطي .

ولم تستقبل الحركة الاسلامية بأرتياح هذا القانون اوالاجراءات الحكومية الاخرى والمتعلقة بهذا القانون الجديد ، بل انها شككت بالقانون في كثير من الاحيان، حيث اشتكى حزب جبهة العمل الاسلامي من قيام الاجهزة الحكومية بمضايقة مرشحيه ومؤيديهم. وعن قانون الصوت الواحد والنتائج التي يتوقعها الحزب قال الدكتور اسحق الفرحان الامين العام للحزب في لقاء صحفي : لا اعتقد ان ما سنحصده من نتائج في الانتخابات سيكون مقياسا حقيقيا لجماهيرية الحركة والحزب، لان قانون الصوت الواحد يحد كثيرا من امكانية انتخاب الجماهير لمن تريد، لانه كرس العشائرية والطائفية والاقليمية، وان الانتخابات لن تعكس حجم جمهورنا ، لكن في نفس الوقت سيكون منا عدد لا باس به ليستطيع حمل صوتنا الى البرلمان[٤٦].

وقد خاضت الحركة الاسلامية الانتخابات على الرغم من معارضتها للقانون، وحصل حزب جبهة العمل الاسلامي على ١٦ مقعدا من اصل ثمانين[٤٧]. ويلاحظ ان القانون قد حد من قوة التيار الاسلامي. الا ان الحركة الاسلامية لم تنجح في ادارة حملتها الانتخابية بشكل جيد ولم تنجح في اختيار مرشحيها[٤٨] .

ب ـ رفع اسعار الخبز والاعلاف :

وقف الحزب موقفا معارضا تجاه سياسية الحكومة في رفع اسعار الطحين والاعلاف، وذلك نتيجة تطبيقها لبرنامج الهيكلة الاقتصادية والخصخصة.

وقد عمل الحزب على ابداء وجهة نظره تجاه القضية التي اشغلت المواطن الاردني، لان الخبز والاعلاف تعتبران من المواد التموينية اليومية الاساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، ونشط الحزب من خلال نوابه في البرلمان من اجل وقف اجراءات الحكومة، مستندا على عدة مبررات يراها الحزب هامة كفقر الشعب، وارتفاع الضرائب الحكومية والرسوم المختلفة التي يدفعها المواطن، واشار الحزب الى ان المواطن الاردني يعتبر من اكبر دافعي الضرائب في العالم، وان الحكومات الاردنية غير قادرة على ترشيد الاستهلاك بسبب سلوكها في الانفاق والبذخ ، وكذلك تقاعس الحكومة عن تلبية وعودها للمواطنين في توفير الخير العميم بعد توقيع معاهدة وادي عربة للسلام ومؤتمر عمان الاقتصادي، اضافة الى الهدر وسوء التصنيع، وانخفاض سعر الحبوب عالميا وهو ما يوجب عكس ما حصل من رفع اسعار المواد التموينية كالخبز[٤٩].

وقد طرح الحزب بدائل للتعامل مع هذه القضية من خلال التدرج في رفع الاسعار ومحاربة المهربين الذين يعملون على اخراج مادة الطحين عبر الحدود الاردنية، وتشجيع زراعة القمح ، ورفع علاوة التموين ، وتشديد الرقابة على نفقات البعثات الدبلوماسية الاردنية في الخارج والتقليل من المهرجانات التي تنهك اقتصاد البلد .

المبحث الثاني أرهاصات العلاقة بين الاخوان والنظام الاردني

المطلب الاول : مسار علاقة الاخوان مع الدولة

سادت علاقة وثيقة بين الاخوان والنظام الاردني وقد ساعد على قيام تلك العلاقة المتوازنة بين السلطة والاخوان شخصية الملك عبد الله بن الحسين الذي عمل على تهيئة الظروف المناسبة لعمل الجماعة وتسهيل أنشطتها من جانب وعدم وجود جشع سياسي من قبل الجماعة كونها حديثة النشأة ، ومن الدلائل على دعم الملك للجماعة قيامه بافتتاح المركز العام لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن كما قام الملك بأجراء لقاء مع محمود عبد الحليم أحد مؤسسي الجماعة في القدس ، وأبدى الملك اعجابه بمنهاج الاخوان وقادتهم حيث قال (انه ينتظر الخير للامة الاسلامية على ايديهم) ، ثم قال (ان الاردن في حاجة الى جهود الاخوان ولتكون اولى خطوات هذه الجهود تعيين الاستاذ عبد الحكيم عابدين وزيراً في الحكومة الاردنية) ، كما منح الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة في مصر رتبة الباشوية، وقد رد عليه حسن البنا برسالة أشاد فيها بانتساب الملك الى السلالة الهاشمية الشريفة وبيت النبوة واثنى فيها على حسن ظنه بالإخوان، واعتذر اليه بان العمل الغير الرسمي احوج الى جهود الاسلام، وانه يأمل ان تلتقي الجهود الرسمية وغير الرسمية في سبيل هذه الدعوة [٥٠].

ومن الدلائل القوية على هذه العلاقة أيضاً ، مشاركة وفد من جماعة الاخوان في كل من مصر وفلسطين في احتفالات تتويج الامير عبدالله في عمان في الخامس

والعشرين من ايار ١٩٤٦م. وقدم مندوب الاخوان عبد المعز عبد الستار شارة الاخوان للملك عبد الله بعد القائه كلمة بهذه المناسبة.
ومن الدلائل أيضاً على هذا التعايش بين الدولة والاخوان في تلك المرحلة ان الجماعة خرجت لاستقبال الملك عبد الله عندما زار مصر ١٩٤٨م ، وكذلك دعوة الجماعة لرجالات السلطة للمشاركة في عدة احتفالات ومناسبات كذكرى الهجرة النبوية والمولد النبوي والاسراء والمعراج ، وكانت تبدأ هذه الاحتفالات وتختم بالنشيد الملكي، وفي هذه الفترة صدرت للجماعة مجلة الكفاح الاسلامي لتنشر من خلالها منهاج وفكر الاخوان في ربوع المملكة ، وسمح للجماعة ان تنشر دعوتها بحرية في المساجد والاماكن العامة، وفي دور الجماعة وفروعها في المملكة دون تدخل من السلطة، وكان الملك يلتقي ضيوف الجامعة من العلماء ويستضيفهم في ديوانه الملكي [٥١].
وكان لحرب ١٩٤٨م مع اسرائيل، نقطة تحول بارزة في مسيرة جماعة الاخوان المسلمين في الاردن، حيث ساهمت هذه الحرب في انخراط الجماعة في العمل السياسي، وشارك الاخوان كمتطوعين في القتال ضد القوات اليهودية وشكلوا كتيبة مركزها عين كارم جنوب القدس، بقيادة الحاج عبد اللطيف ابو قورة[٥٢].

١ ـ مرحلة التعايش الحذر ومصادر تهديد مشتركة

يمكن القول بان الفترة الممتدة من الخمسينات والستينات وبداية السبعينات كانت بمثابة مرحلة التعريف والتأسيس والصعود الهادئ المتدرج لجماعة الاخوان في الاوساط الاجتماعية ، حيث دخلت الجماعة طورا جديدا عام ١٩٥٣م. في ظل مرحلة تميزت بازدياد وانتشار واتساع المد القومي واليساري في العالم العربي، بفعل ثورة يوليو ١٩٥٢م في مصر والتي قادها عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر الذي اصتدم مع الاخوان وبنفس الوقت لم يكن على وفاق مع الملك في الاردن ، وتزامنت هذه الاحداث مع سيطرة مجموعة من شباب الاخوان الذين درسوا في مصر على مقاليد الجماعة وتم اختيار محمد عبد الرحمن خليفة مرشداً عاماً للاخوان المسلمين في الاردن عام ١٩٥٣ ولغاية عام ١٩٩٤ ، وعزفت القيادات التاريخية للجماعة من المؤسسين عن العمل في اطار الجماعة وقيادتها الجديدة ، وبدأت عمليات اعادة تشكيل الجماعة تنظيميا وقياديا على غرار الجماعة الام في مصر.
وعمل محمد عبد الرحمن خليفة على وضع قانون اساسي جديد للجماعة يتمكن من خلاله اخراج الجماعة عن عملها كجمعية خيرية، الى العمل باعتبارها هيئة اسلامية عامة شاملة تعنى بشؤون الحياة كافة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وقد وافقت الحكومة على هذا الطلب.
كما ظهر بوضوح ومن خلال النظام الجديد للجماعة انها اصبحت تندفع بقوة نحو القضايا السياسية على العكس من مرحلة النشأة الا انها بقت قريبة من النظام

لوجود مصلحة مشتركة تتمثل بالتهديدات القومية واليسارية والشيوعية التي بدأت تشكل تهديدا لوجود السلطة والجماعة في ذات الوقت منذ مطلع الخمسينيات الا ان هذه العلاقة كانت تتميز بالشد والجذب ففي عام ١٩٥٤ نظم الاخوان المسلمين مظاهرة أحتجاجاً على وجود ضباط بريطانيين في الجيش وطالبوا بترحيلهم ، فتعرض عدد من أعضاء الجماعة ومراقبهم العام الى الاعتقال ، الا ان العلاقة عادت من جديد عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ عندما وقفت المملكة الى جانب مصر.

وبتطور ملحوظ على عمل الجماعة شارك الاخوان المسلمين في انتخابات عام ١٩٥٧م للمرة الاولى بشكل مباشر، بعد ان كانت تكتفي بدعم بعض الاعضاء ، كما حدث في انتخابات ١٩٥١م و ١٩٥٤م، واستطاعت الجماعة الحصول على اربعة مقاعد بنسبة عشرة بالمئة من عدد مقاعد مجلس النواب الاردني، وكان عدد مرشحيها في ذلك الوقت ستة فقط ، ومنح الاخوان الثقة لحكومة النابلسي ذات التوجهات اليسارية والقومية وهو موقف ليس بالغريب على الاتجاه البراغماتي للاخوان على مر التاريخ ، الا انهم لم يلبثوا ان انتقلوا الى صف النظام وصعدوا من مواقفهم المناهضة للشيوعيين والقوميين، مما اعاد الى الاذهان تأييدهم اصدار قانون مكافحة الشيوعية عام ١٩٥٣م[٥٣].

ونتيجة لمواقف الاخوان من اليساريين والقوميين حدث صدام متوقع في اذار ١٩٥٧ من خلال التظاهرات والمسيرات ، وفي اواخر شهر نيسان نظم الاخوان نشاطات جماهيرية ضد القوميين واليساريين ، خصوصا بعد استقالة الحكومة ، وأستخدمت الجماعة المساجد والمنابر في تأليب الجماهير لحمل السلاح والدفاع عن السلطة في مواجهة ما وصف انه محاولة انقلابية اعدها (الضباط الاحرار) ضد الملك[٥٤].

وعبر الملك عن امتنانه لدعم الاخوان وموقفهم الساند للنظام والملكية ويذكر المراقب العام للإخوان المسلمين آنذاك الاستاذ خليفة ان الملك عرض عليه عن طريق رئيس ديوانه ان يشكل الحكومة، وقد اعتذر المراقب العام (لان الجماعة ما زالت فتية ولا تملك ان تكون فريقا وزاريا، فأغلب الاخوان كانوا شباب قليلي الخبرة)[٥٥].

وعلى الرغم من هذه العلاقة الودية التي ربطت النظام بالإخوان في هذه المرحلة، الا ان الاخوان كانوا في الوقت نفسه مصدر ازعاج بسبب الافكار المعادية للغرب من جهة، وتمسكهم بالشريعة الاسلامية كأساس وحيد للدولة ، وقد دأبوا من حين الى اخر على انتقاد بعض تصرفات الحكومة، وبشكل خاص علاقة المملكة ببريطانيا .

أما على الصعيد الخارجي والاقليمي فقد قامت الجماعة بالتنديد بحلف بغداد [٥٦]، ومحاولة بريطانيا ضم الاردن الى الحلف ، ورفض الاخوان كذلك مشروع

ايزنهاور جملة وتفصيلا والذي يهدف الى ملىء الفراغ في المنطقة ، واحلال امريكا محل بريطانيا ، الا ان تلك الاحداث لم تمنع الجماعة من مدح الملك والاشادة به ، الا ان هذه العلاقة لم تلبث أن توترت [٥٧]. بين الاخوان والدولة اكثر من مرة، ففي عام ١٩٥٩م تم مصادرة الصحف والنشرات التي كانت تصدرها الجماعة واعتقل عدد من الاخوان، وكذلك المراقب العام، وفي عام ١٩٦٠، وجهت الجماعة انتقادات حادة لسياسة الحكومة بسبب ما اعتبروه تساهلا في الامور الاخلاقية، حينما سمحت الحكومة لشركة اجنبية لتقديم عروض رقص على الجليد في الاردن، وتكررت الاعتقالات عندما صوت ممثلو الاخوان في كانون الثاني ١٩٦٣م لحجب الثقة عن حكومة وصفي التل، لفشله في تطبيق الشريعة الاسلامية ، واحترام القيم الاخلاقية حسب وصفهم[٥٨].

وعلى الرغم مما كان يعترض العلاقة بين الاخوان والدولة من مد وجزر، الا ان مصالح الطرفين وميراث التعايش حسم العلاقة، وذلك بسبب وقوف الاخوان الى جانب النظام في الخمسينيات وبداية الستينات، مثلما كان النظام ملاذا للإخوان في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تضيق على الاسلاميين كما حدث في مصر، ويؤكد اسحاق الفرحان، وهو احد ابرز قيادي جماعة الاخوان، بان تلك المرحلة كانت شديدة على الجماعة ، فهم محاصرون من القوى اليسارية والقومية التي لم تكن آنذاك تكن لهم الود والصداقة ، ولعل ما اراد الفرحان قوله: ان الظروف التاريخية في تلك المرحلة هي التي دفعت الجماعة الى بناء علاقة سلمية ايجابية مع مؤسسة الحكم.

٢ ـ الاخوان والدولة (الفترة الذهبية)

ثمة اهمية كبيرة لعقدي السبعينات والثمانينات في صعود نجم الاخوان المسلمين في المملكة فعلى الصعيد الاجتماعي والسياسي شهدت الجماعة نقلة نوعية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م من حيث التنظيم واجتذاب العناصر الشابة بعد تراجع وانحسار موجة المد القومي واليساري، وظهر داخل الاخوان توجها يعارض التوجه الاصلاحي، ويطالب بفتح باب الجهاد واسس الاخوان قواعد جهادية عرفت باسم (معسكرات الشيوخ) التي نفذت سلسلة من العمليات الحربية الناجحة ضد اهداف عسكرية اسرائيلية انطلاقا من الحدود الاردنية.

الا ان قرار الاخوان بالوقوف على الحياد خلال تلك المواجهة العسكرية العنيفة بين الجيش الاردني وهذه المنظمات والتي عرفت بأحداث أيلول الانقلابية في بداية السبعينات، تم تثمينه وبشكل جدي من النظام الاردني ومن الملك بشكل شخصي[٥٩].

ولذلك سميت هذه الفترة بالفترة الذهبية حيث انعكس هذا الموقف على علاقتهم بمؤسسة الحكم، التي فتحت المجال للإخوان المسلمين منذ تلك الفترة للعمل بحرية اكبر داخل المخيمات والمناطق الفلسطينية لملأ الفراغ الذي خلفه خروج

العناصر الفلسطينية المسلحة ومنظمة التحرير الى لبنان ثم الى تونس وقد استغل الاخوان تلك الفترة بصورة جيدة، واتسعت قاعدتهم الاجتماعية بشكل متميزة عن طريق المشاركة في اتحادات الطلبة والعمل النقابي، واستغلوا الاموال المتدفقة من دول الخليج ، باتجاه العمل الاسلامي والخيري .

كما شهدت فترة السبعينات والثمانينات ازدهارا في سوق العمل الخليجي وهجرة الاف العاملين الاردنيين الى هناك، مما وفر اتجاها اجتماعيا مطردا نحو (التدين) الامر الذي استثمرته جماعة الاخوان فيما بعد في العمل السياسي الشعبي والجماهيري.

وفي نفس الوقت لجاء الى الاردن اعداد كبيرة من الاخوان المسلمين السوريين الى الاردن هرباً من المذابح الدموية بعد دخول الجماعة في مواجهة مسلحة مع النظام ، وقد ساهم اخوان سوريا في نشر فكر الجماعة في المملكة عن طريق الكتب الدعوية المجانية المدعومة من النظام السعودي واشرطة الكاسيت ووسائل الدعاية المختلفة .

٣ ـ بدايات التصدع

كانت بداية التصدع بعد الرسالة التي وجهها الملك حسين عام ١٩٨٥ الى رئيس وزرائه زيد الرفاعي اذ المح الملك الى انه خدع بجماعة الاخوان وبنواياهم قائلا (وفجأة تنكشف الحقيقة، وتبين ما كنا نجهله من امر، ويظهر ان البعض ممن كانت لهم صلة بما كان يحدث في سورية من اعمال دموية يتواجدون في ديرتنا) ، كما قدم الاردن اعتذار رسميا لسوريا بسبب الاعمال التي كان يقوم بها الاخوان ضد النظام السوري من خلال المملكة [٦٠].

كما ادرك النظام الاردني ان الاخوان اصبحوا جماعة قوية ومؤثرة ، سحبت البساط من تحت اقدام القوى اليسارية والقومية ، وبرزت هذه القوة عندما قاد الدكتور محمد ابو فارس احد القيادات الاخوانية المتشددة المظاهرات في جامعة اليرموك الاردنية عام ١٩٨٥م احتاجا على رفع الرسوم والضرائب ضد الحكومة .

وفي عام ١٩٨٩ عادت الحياة النيابة الى البلاد بعد انقطاع كبير، وقطعت هذه الانتخابات الشك باليقين حول الشعبية الكاسحة للإسلاميين عموما، ولجماعة الاخوان خصوصا، اذ تمكن الاخوان، الذين خاضوا الانتخابات بقائمة موحدة تحت شعار(الإسلام هو الحل) من تحقيق ٢٢ مقعدا من اصل ٨٠ مقعدا، كما حصل عدد من الاسلاميين المستقلين على قرابة اربعة مقاعد. وهو ما اعتبر نجاحا اسلاميا ملحوظا مقابل النسبة المتواضعة التي حصل عليها القوميون واليساريون[٦١].

ومن الامور التي ساعدت الاخوان في الحصول على هذا المكسب السياسي ، الانتفاضة التي حدثت في جنوب البلاد جراء الارتفاع الكبير في اسعار السلع،

والقضايا التي اثيرت حول الفساد الحكومي والتي خلقت ازمة سياسية وامنية بين مؤسسة الحكم والعشائر الاردنية ، وتباطؤ مشروع الاصلاح الاقتصادي الذي كان النظام يسعى اليه بشكل حثيث.

ومن الاسباب التي دفعت الحكومة الى ارجاع الحياة النيابية فضلا عن الوضع الداخلي الذي اشرنا اليه سابقا : -

١. عوامل دولية : حيث ادى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي آنذاك الى بروز موجة جديدة من التحول الديموقراطي.
٢. عامل أقليمي : تمثل بقرار فك الارتباط الإداري بين الضفة الشرقية والغربية، الذي اعلنه الملك حسين عام١٩٨٨، وهو القرار الذي احل الاردن من معضلة مشروعية اجراء الانتخابات النيابية في جزء دون اخر (على اعتبار ان الضفة الغربية كانت لا تزال جزءا من المملكة الاردنية الهاشمية حتى تلك اللحظة.

مطلب ثاني : - ملامح الفجوة بين النظام والاخوان

وجد النظام الاردني نفسه معزولاً بعد حرب الخليج ١٩٩١ لوقوف النظام الاردني مع النظام العراقي، وأستمر الوضع على نفس المنوال الى أن جاءت مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد لتفتح الآفاق الجديدة للمملكة والخروج من العزلة التي أحاطت بها وارهقتها أقتصادياً . هذا التحول الكبير في السياسة الخارجية توازى مع تحول في السياسة الداخلية ، وتحديدا بين النظام وجماعة الاخوان المتمثلة بحزب جبهة العمل الاسلامي عام ١٩٩٢ [٦٢].

حيث شارك نواب الاخوان في حكومة مضر بدران عام ١٩٩١ من خلال خمسة حقائب وزارية غير سيادية (التربية والتعليم ، والصحة، والعدل ، والتنمية الاجتماعية ، الاوقاف) ، الا ان تحولاً تراجيدياً تغلغل في العلاقة بين مؤسسة الحكم وجماعة الاخوان المسلمين. [٦٣]

وانحدرت العلاقة بشكل متسارع فيما بعد حيث تفجرت الخلافات بين النظام والاخوان مع بدايات دخول الاردن في مفاوضات السلام واقرار قانون الانتخابات الجديد والذي يقوم على مبدا الصوت الواحد للناخب، وهو القانون الذي رأى الاخوان ان هدفه الاول والرئيس تحجيم تمثليهم النيابي كما اشرنا سابقاً ، والحيلولة دون قدرتهم على اعاقة تمرير معاهدة السلام القادمة ، التي وقعت فعلا بين الاردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، ثم اقرت من خلال مجلس النواب الثاني عشر، الذي تشكل عام ١٩٩٣، وحصد الاخوان فيه سبعة عشر مقعدا ، متراجعين عن حصتهم خلال المجلس السابق.

ويشير سميح المعيطة، في هذه السياق الى ان الاخوان وعلى الرغم من معارضتهم معاهدة السلام مع اسرائيل فانهم لم يسعوا الى الصدام مع النظام بقدر ما كان هاجسهم تسجيل موقف تاريخي ، ويدلل المعايطة على هذه الملاحظة

على ان احد الخيارات التي طرحت حين عرضت المعاهدة على مجلس النواب ان يقدم النواب من الاخوان استقالتهم احتجاجا على المعاهدة ، الامر الذي يعد تصعيدا شديداً من قبلهم لكنهم أتخذوا قراراً بالتهدئة والبقاء والتصويت ضد المعاهدة .

ولم تقف السياسات الرسمية الجديدة تجاه الاخوان عند قانون الانتخابات الجديد وانما امتدت الى فضاءات اخرى كالجامعات ومحاصرة عمل الاخوان في المؤسسات الرسمية، وصدرت العديد من التشريعات التي راى فيها الباحثون والمراقبون تكريسا لحالة التراجع عن مسار العلاقة التي تجمع بين الاخوان والنظام وتقييداً لحرياتهم ، الامر الذي ادى الى مقاطعة الاخوان المسلمين الانتخابات النيابية عام١٩٩٧، مصدرين بيانا سياسيا بعنوان (لماذا قاطعنا؟) يتضمن احتجاجا على ما اعتبرته الجماعة تراجعا في المسار الديمقراطي واستهدافا لدورها السياسي[٦٤].

واستنكف لاخوان عن المشاركة في العديد من الاحداث التي تمس الجانب الامني بشكل مباشر، كما حصل عام ١٩٩٦، عندما ادت سياسات التكيف الهيكلي الى ارتفاع في الاسعار الاساسية التي أدت الى اضطرابات في مدن الجنوب ، وبعض الجامعات، اذ اقتصر الدور الاخواني على الحد الأدنى من الاحتجاج على خلاف القوى اليسارية والقومية التي شاركت بقوة في تلك الاحتجاجات .

واجريت الانتخابات النيابية لسنة ١٩٩٧ دون مشاركة الاخوان وبمقاطعة العديد من احزاب المعارضة ، ومن جانب أخر كان لحماس الوجه الاخر للعملة الاخوانية في الاردن علاقة طيبة مع الملك حسين حيث تمتع المكتب السياسي للحركة بوجود مشروع على الساحة الاردنية ، على الرغم من العمليات المسلحة التي كانت تمارسها الحركة داخل الساحة الفلسطينية انطلاقاً من الاردن ، وفي المقابل لم يصدر عن المكتب السياسي لحماس اية تصريحات معادية للنظام الاردني الذي وقع اتفاقية السلام مع اسرائيل في وادي عربة على العكس من الاخوان المسلمين .

وقد اصطحب الملك بنفسه احد قادة الحركة موسى ابو مرزوق ، من السجون في الولايات المتحدة الامريكية الى عمان ، ثم عاد واتخاذ موقفا متشدداً من محاولة اغتيال احد قادة حماس في العاصمة الاردنية عمان خالد مشعل في ايلول ١٩٩٧، حيث اصر الملك على ان ترسل اسرائيل الدواء الخاص بعلاج خالد مشعل واطلاق سراح أحمد ياسين أحد زعماء حماس من السجون الاسرائيلية ، واعتبر الملك ان هذا هو الثمن الذي يجب أن تدفعه أسرائيل كي يتجاوز الاردن ما اعتبره اعتداء اسرائيلي على امنه وسيادته .

وكان الملك الراحل ينظر باستمرار الى الاخوان وحماس كورقة رابحة في مواجهة حركة فتح والرئيس ياسر عرفات ، خصوصا بعد ان قام الملك حسين بأتخاذ قراره بفك الارتباط الإداري والسياسي مع الضفة الغربية على مضض ، هذا القرار الذي رفض من قبل الجماعة (انطلاقا من تأكيدها دوما على معاني الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية).

واستمرت الفجوة والخلافات بين مؤسسة الحكم والاخوان الى حين وفاة الملك حسين عام ١٩٩٩، وتولي ابنه الملك عبد الله الثاني مقاليد الامور، حيث فتحت صحفة جديدة في العلاقات بين النظام والاخوان.

١ ـ تحولات بنيوية وازمة مفتوحة

لعبت عوامل متعددة دورا اساسيا في رسم صيغة علاقة الملك الجديد عبد الله الثاني بجماعة الاخوان المسلمين فمرحلة انتقال الحكم ، والخلفية غير السياسية للملك الشاب دفعت الاجهزة الامنية والمخابرات العامة الى أخذ المبادرة في ادارة تفاصيل الشأن الداخلي للدولة ، ونقل الملف الاخواني من ملف سياسي يتولاه الملك شخصيا الى ملف امني بيد الاجهزة الامنية ، وقد ادى ذلك الى توتر العلاقة بين الطرفين ودفع الى اغلاق عدد كبير من قنوات الحوار والالتقاء والتفاهم ، على خلاف ما كان يحصل في العهد السابق.

وحدث تحول استراتيجي تمثل بإخراج قادة حماس من الاردن عام ١٩٩٩، وهي اشارة واضحة ان الملك الجديد لا ينوي القيام بأي دور استراتيجي في الضفة الغربية ولم يصدر عن المكتب السياسي لحماس أية تصريحات معادية لهذا القرار الامر الذي يطرح مجموعة من التساؤلات مفادها ان القرار كان بأتفاق مسبق بين الطرفين لوجود مصالح مشتركة ودلالة على ان الملك الجديد يركز على الشأن الداخلي ومحاولة فتح قناة جديدة مع السلطة الفلسطينية ، وأصدر الملك عبد الله الثاني مرسوماً يعطل فيه الحياة النيابية لمدة عامين (٢٠٠١ – ٢٠٠٣) ، حيث تأجلت الانتخابات بعد نهاية فترة المجلس النيابي الثالث عشر.

وحدثت ازمات كبيرة بين الاخوان والنظام على خلفية العديد من القضايا، اهمها ما عرف بأزمة النقابات عام ٢٠٠٤ ، وبعد حصول خلاف حاد بين وزير الداخلية الاردني السابق سمير الحباشنة والاخوان ، كانت المؤشرات توحي بمعركة سياسية كبيرة بين الطرفين، الا ان الوزير الحباشنة رحل عن الوزارة قبل اكمال معركته لكنه تمكن من انتزاع النقابات والجامعات والمساجد وغيرها من المؤسسات السياسية والمدنية والدينية ، وكان رحيله بمثابة أشارة من القصر الى الاخوان بالتهدئة .

احتلال العراق عام ٢٠٠٣

كان لاحتلال العراق دور كبير في ظهور ملامح جديدة خصوصاً بعد تحول الدور الامريكي في المنطقة ودعوته المستمرة الى ضرورة أتخاذ اجراءات

اصلاحية سياسية واقتصادية على اعتبار ان ما حصل من احداث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ هو ابن شرعي لغياب الاصلاح والتنمية والديمقراطية في العالم العربي، وان السلاح الانجع في مواجهة هذه الحركات المتطرفة يتمثل بتحفيز الاصلاحات المتكاملة، وعلى هذا الاساس ظهرت مبادرة الشراكة الامريكية – الشرق أوسطية التي اعلن عنها وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول، وكذلك مسودة الشرق الاوسط الموسع (التي سعت اليها الدول الثمان).

وكان لهذا المناخ الجديد أثاره التي فرضت نفسها على العلاقة بين مؤسسة الحكم والاخوان، اذ عاد الاخوان الى المشاركة في الحياة النيابية عام ٢٠٠٣، وحصدوا سبعة عشر مقعدا، وقد ترددت فرضيات سياسية غير مثبته وقتها عن صفقة ضمنية بين الطرفين مضمونها رغبة القصر بان يأتي الاخوان بنواب من أصول فلسطينية في ايحاء لوجود اتجاه داخل مؤسسة الحكم يدفع باتجاه ادماج سياسي اكبر للأردنيين من اصول فلسطينية في العملية السياسية .

كانت الملامح العامة للعلاقة بين المؤسسة الرسمية والاخوان تتجه الى نوع من التهدئة ووقف النزيف المستمر في العلاقة بين الطرفين، وذلك على الرغم من اتساع الفجوة بين مواقفهما السياسية داخليا واقليميا.

الا ان فوز حماس الكاسح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في اوائل عام ٢٠٠٦ فجر سؤال العلاقة والنوايا المتبادلة بصورة سافرة من جديد وتم اعتقال اربعة نواب اسلاميين زاروا بيت عزاء الارهابي ابو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في العراق ، والحكم على نائبين منهم بمدة سجن تصل الى عام ونصف العام (قبل صدور عفو ملكي خاص)، هذا التطور أزم العلاقة ودفع بالأسئلة الى حدود غير مسبوقة وسيناريوهات تصل الى خيار الطلاق[٦٥].

خصوصاً بعد مجيء زكي بني ارشيد امينا عاما لجبهة العمل الاسلامي في اذار ٢٠٠٦، الذي واجه رفضا حكوميا ورسائل تحذير شديدة اللهجة من قبل الحكومة للأخوان بذريعة علاقته بحماس، وهو ما تم نفيه من قبل الامين العام للجبهة .

وتطورت الازمة بين الطرفين لاحقا بإعلان الحكومة وضع يدها على (جمعية المركز الاسلامي) التابعة لجماعة الاخوان المسلمين لوجود فساد مالي واداري داخل الجمعية، لكن الابعاد السياسية كانت ابرز من ان تخفى ، لقناعة مؤسسة الحكم بان جمعية المركز تمثل مدخلا رئيسا لقوة الاخوان المالية ومصدرا حيويا للتجنيد الحركي الارهابي وطريقاً دعوياً لأكتساب قاعدة جماهيرية، بل يشير احد السياسيين البارزين، من خصوم الحركة، الى ان الجمعية تشكل ٣٠% من مصادر قوة الجماعة، وتمثل رافدا سياسيا لها في الانتخابات النيابية .

٢ ـ انتخابات ٢٠٠٧ وتغير البوصلة .

مثلت الانتخابات التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٧ لحظة حرجة للغاية في العلاقة بين مؤسسة الحكم وجماعة الاخوان، فقد سحب الاخوان مرشحيهم بعد ساعات من بدء الاقتراع ، احتجاجا على ما اعتبروه تزويرا تجاوز الحدود بلغ ذروته مع تصويت افراد القوات المسلحة بصورة علنية وكذلك نقلهم بحافلات خاصة جماعية الا أن الحكومة ومن جهتها اتهمت الاخوان انهم كانوا قد بيتوا قرار الانسحاب مسبقا ، وعندما وجدوا ان نتيجتهم ستكون ضعيفة تذرعوا بحجج مختلقة للانسحاب ، ولم تقف الازمة عند حدود الانسحاب من الانتخابات، فقد صعد الاخوان خطابهم السياسي مستخدمين لغة غير مسبوقة في النقد والاحتجاج الرسمي ، وقد برز ذلك من خلال المقال المنشور في يوم الانتخابات ذاته في ٣١ تموز ٢٠٠٧ على موقع الجماعة الرسمي بتوقيع المحرر السياسي ((لماذا قاطعنا العرس الديموغوئي)) حيث شن المقال هجوما حادا على دائرة المخابرات العامة، تلك الدائرة التي كانت دوما تغطس خلف الازمة بين الاسلاميين والحكومة حتى لا تقع في زاوية النقد والجدال حسب رؤية الجماعة ، وكان واضحا ان المقال اراد توجيه رسالة بان الجماعة يمكن ان تتجاوز الخطوط الحمراء، ما دامت الحكومة قد تجاوزتها[٦٦] .

وقامت الحكومة بالرد على هذا المقال بعد ايام قليلة من خلال مقابلة اجرتها وكالة الانباء الرسمية مع رئيس الوزراء والذي خرج بدوره عن حدود اللغة المعروفة ووجه انتقادات غير مسبوقة للإخوان، محذرا ان قيادات طارئة تحاول جر الاردن الى اجواء مشابهة لما يحدث في نهر البارد بلبنان معتبرا ان الحديث المتجاوز عن المؤسستين العسكرية والامنية نخر في العظم وتطاول على الثوابت الوطنية [٦٧] .

الامر الذي ولد شعورا في الاوساط السياسية والاعلامية بان رسالة التهديد الحكومية لن تنتهي بالكلام، وربما يكون هنالك عمل ضد الاخوان ، الا ان الملك عبد الله قام بتهدئة الوضع وذلك بأجراء مقابلة تلفزيونية ، ولم يشر فيها الملك من قريب او بعيد الى الانتخابات البلدية (على الرغم ان المقابلة جاءت بعد ايام من الانتخابات النيابية)، فيما حرص الملك على توجيه رسالة تؤكد اجراء انتخابات بلدية نزيهة ، وقد اعتبرت جماعة الاخوان خطاب الملك بمثابة اشارة بوجود (ضمانة ملكية) حول الانتخابات البلدية[٦٨] .

وقد ادى لقاء لاحق بين رئيس الوزراء ووفد من القيادة الاخوانية (المحسوبة على تيار الاعتدال) الى احتواء الازمة ، والتراجع عن حافة الهاوية على الرغم من ان تسريبات صحافية اشارت الى عدم رضى المؤسسة الامنية عن هذا القاء الذي جمع رئيس الوزراء بالوفد الاخواني[٦٩] .

وفي خط مواز للازمة مع نظام الحكم نمت ازمة تنظيمية داخلية للاخوان ، عام ٢٠٠٧، تناولتها وسائل الاعلام المحلي ، وكادت ان تعصف هذه الازمة تماما بصلابة التنظيم وتماسكه ، وبرزت الازمة بشكل جلي في اجتماع مجلس شورى الجماعة عندما أتخذ قراراً بحل نفسه بعد الانتخابات ، وتحميل المكتب التنفيذي مسؤولية الوقوع في فخ الحكومة[٧٠]، وقامت الجماعة بأجراء انتخابات مبكرة حصل فيها تيار الصقور على الاغلبية، واعيد تشكيل المكتب التنفيذي من جديد لوجود شبهة فساد في الانتخابات الداخلية للجبهة وأثيرت قضية شراء الاصوات وتم اعادة الانتخابات وفق معادلة جديدة جمعت بشكل متساوي بين الحمائم اغلبهم من اصول اردنية والصقور من اصول فلسطينية[٧١].

الا ان ذلك لم يمنع من حدوث ازمات متتالية حيث انفجرت الخلافات من جديد واستقال اعضاء من المكتب التنفيذي ، وتم التوافق على اختيار امين عام انتقالي لجبهة العمل الاسلامي ، الدكتور اسحاق الفرحان، بدلا من زكي بني ارشيد ، ثم اعيد انتخاب حمزة منصور بعد اجراء انتخابات تنظيمية جديدة في الجبهة[٧٢].

وقاطعت الجبهة أنتخابات ٢٠١٠ م وعملت على أجراء هدنة داخلية لترتيب البيت الداخلي للاخوان ، الا أن ظهور حزب الوسط الاسلامي على الساحة السياسية ، أحرج جبهة العمل التي كانت تدعي بأنها الممثل الوحيد والاقوى على الساحة السياسية الاسلامية في المملكة ، حيث حصل حزب الوسط على ١٦ مقعداً نيابياً من اصل ١٥٠ [٧٣]. وهي نتيجة محرجة للجبهة وذات رمزية كبيرة لحزب الوسط الاسلامي .

وفي عام ٢٠١٢ انقسمت الجماعة من جديد حول قرار مقاطعة الانتخابات النيابية والانتخابات البلدية لعام ٢٠١٣ وابرز هؤلاء نبيل الكوفي من الحمائم حيث اعلن انه سوف يقوم بالترشح للانتخابات البلدية في مدينة اربد الا انه قام بسحب ترشحه لضغوط مورست عليه وتهديده بالطرد من الجماعة .

كما أسس رحيل غرايبة أحد اعضاء جبهة العمل الاسلامي مؤسسة (مبادرة زمزم) كان الهدف منها انهاء احتكار الاخوان للخطاب الاسلامي ومحاولة جذب الرأي العام بطروحات اسلامية أكثر شمولا واكثر تسامحا وتعددية وقد ضمت المؤسسة أكثر من ٧٠٠ شخص من بينهم ١٠٠ شخص من ابرز أعضاء الاخوان وقد جذبت هذه المؤسسة الانتباه عام ٢٠١٢ بعد ان حظرت الجماعة على اعضائها وببيان داخلي التعامل مع هذه المؤسسة [٧٤].

وتوتر الوضع بين الحكومة والجماعة من جديد بعد وصول الاخوان المسلمين الى سدة نظام الحكم في مصر وأحس الاخوان بفورة معنوية عالية وحاولوا التأثير والتدخل بالحياة السياسية في المملكة ففي كانون الثاني ٢٠١٢ أرغمت الجماعة العضو البارز عبد المجيد ذنيبات على الاستقالة من مجلس الاعيان والذي تم تعيينه من قبل الملك ، وبعد سقوط حكم الاخوان في مصر لجأت

الجماعة الى بعض الاعيب اللحظة الاخيرة وذلك بأستغلال غضب أعضائها من سقوط مرسي وقامت بنشر مجموعة من المقالات على موقعها الالكتروني تدين الملك عبد الله الثاني لكونه اول رئيس عربي يزور مصر بعد سقوط حكم الاخوان ، ونتيجه لهذا المقال سرت الفوضى داخل اروقة الجماعة وحصلت مجموعة من الانقسامات وتخوف من قمع وشيك من قبل القصر الامر الذي دفع النائب العام للاخوان الى اصدار بياناً دفاعياً غير واضح المعالم يؤكد فيه ان ما يشاع عن حالة الطوارئ للاخوان امر بعيد عن الحقيقة وحاول الامين العام بنفس الوقت انهاء الخلاف مع القصر [٧٥].

جدول يوضح حجم تمثيل الاخوان المسلمين في البرلمان

السنة	اعداد المرشحين من الاخوان	اعداد الفائزين	عدد مقاعد البرلمان
١٩٥٤		٤	٤٠
١٩٥٧	٦	٤	٤٠
١٩٦٣		٢	٤٠
١٩٦٧		٢	٦٠
١٩٨٤		٣	بحاجة الى ٨ مقاعد
١٩٨٩	٢٩	٢٢	٨٠
١٩٩٣	٣٦	١٧	٨٠
١٩٩٧	مقاطعة	مقاطعة	٨٠
٢٠٠٣	٣٠	١٧	١١٠

ملاحظة : - في بعض الانتخابات وبالاخص الاولى منها ترشح الاخوان كمستقلين وليس كأعضاء في الجماعة او حزب أسلامي ولذلك من الصعوبة بمكان قياس اعداد المرشحين من الجماعة اما في الانتخابات الاخيرة ومن عام ١٩٨٩ ازداد حجم الرقعة البرلمانية [٧٦].

٣ ـ ما وراء الازمة

ثمة عدة فرضيات رئيسة تفسر اسباب هذه التصعيد الكبير في الأزمة، ووصولها الى حافة الهاوية بين الطرفين ، فمؤسسة الحكم تقول ان الجماعة قد تغيرت وانها لم تعد ترضى بالدور السياسي المحدود السابق ، وباتت تطالب بان تكون شريكا في عملية صنع القرار، وهو ما يزعج مؤسسة الحكم ويدفعها الى أخذ الحيطة والحذر من الطموح السياسي المتصاعد للجماعة. في المقابل ترى الجماعة ان مؤسسة الحكم قد تغيرت نظرتها للجماعة، ولم تعد تشعر بالحاجة اليها.

الخاتمة

نستنتج من هذا البحث ان هنالك بوادر جدية في تغير مسار العلاقة بين النظام والاخوان وبشكل خاص بعد وصول الملك عبد الله الثاني الى سدة الحكم ولكن من تغير؟ الجماعة ام مؤسسة الحكم، هذا السؤال كان مدار سجال سياسي واعلامي بين الطرفين، لكن الذي تغير فعلا الظروف السياسية والتاريخية التي حكمت العلاقة بين الطرفين، وادت خلال المراحل السابقة الى بناء حالة من التعايش في اوقات التحالف التاريخي في مواجهة خصوم مشتركين في الداخل والخارج الا أن الظروف التاريخية والسياسية تغيرت ، خلال فترة التسعينات، من نواح متعددة

من الناحية الاولى ان الخصوم السياسيين ، من قوميين ويسارين ومنظمات فلسطينية، ضعفوا وتحولوا الى قوى ثانوية ومحدودة في الشارع ، فلم يعد هنالك مصادر تهديد ومصالح مشتركة كما كانت الحال خلال المراحل السابقة.

ومن ناحية ثانية ، ان مسافة الاختلاف والافتراق بين مؤسسة الدولة والاخوان اصبحت أكبر من القاسم المشتركة ، فالاخوان عارضوا معاهدة السلام ولهم موقف سلبي من سياسات الاصلاح الهيكلي (وبرنامج صندوق النقد الدولي) والنظام كان يرى في ولوجه مفاوضات السلام والبرامج الاقتصادية الدولية المدخل الوحيد للخروج من عنق الزجاجة بعد حرب الخليج ١٩٩١، حيث انقطع الدعم المالي الخليجي، جراء موقف الاردن المساند للعراق ، وساءت علاقة النظام بالعالم الغربي وبالجوار العربي، وازدادت حدة الازمة الاقتصادية مع هروب وطرد مئات الالاف من الاردنيين من الكويت، الامر الذي ادى الى خلل واضح في البنية التحتية للمملكة وازدياد الاعباء على ميزان المدفوعات.

ومن ناحية ثالثة ، فان الاخوان فعليا اصبحوا القوة الشعبية الرئيسة التي تمتلك فرصة التأثير على الراي العام وهو ما دق ناقوس الخطر عند المؤسسات الامنية الاردنية وتنبهها الى خطورة قوة الجماعة الصاعدة بصورة ملموسة.

اما اللحظات التي مثلت تقاربا مع المؤسسة الرسمية، كحرب العراق١٩٩١، والتي دفعت فيها الدولة ثمنا غاليا لمواقفها، فلم تخلو ايضاً من موقف أخواني مناكف للدولة، حيث قامت الجماعة بتأليب الشارع على النظام ، وحدث تباعد شديد بين مواقف الاخوان والنظام ولم تقدر الجماعة الظروف التي تحكم عملية صنع القرار السياسي من ضغوطات خارجية وداخلية وظهرت حالة من الاستقواء بالخارج والتماشي معه ، حتى لو كانت علاقة هذا الطرف الخارجي بالأردن سيئة ومتوترة ، واحد الامثلة على ذلك مؤتمر الاحزاب العربية الذي عقد في دمشق ٢٠٠٦ وشارك فيه د. اسحاق الفرحان ، احد القيادات الاسلامية البارزة ، (وكان يصفق للرئيس السوري بشار الاسد وهو يكيل الاتهامات للأردن ! في الوقت الذي لاتزال فيه جماعة الاخوان محظورة في سورية).

ووجد النظام ان مثل هذه التصرفات دليل واضح على نكران الجميل وبذات الوقت عدم ادراك للامتيازات التي يمتع بها الاخوان في المملكة ، حيث سمح لهم بالعمل العلني المشروع والمشاركة السياسية وبناء شبكة اجتماعية واسعة، فبدلا من التأكيد على ولاء الجماعة للدولة وحرصها على مصالحها ، وقفت الجماعة بالضد من الدولة ، وبات الاخوان يمثلون خطرا حقيقيا على الاستقرار السياسي ، ويشكلون حالة اقرب الى ما حدث في مصر وليبيا ودول أخرى ومحاولتهم سحب البساط من تحت اقدام الدولة من خلال انتهاج مجموعة من المشاريع الموازية لمؤسسات الدولة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، ففي كل مجال لهم مؤسسات وهيئات تقوم بنشاطات واسعة الى درجة اصبحوا بالفعل يمثلون (دولة داخل دولة)، ويذهب مدير المخابرات سابق الى وصف نفوذ الاخوان الكبير بانه (انقلاب ابيض على مؤسسات الدولة).

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بنفوذ الاخوان ونشاطهم ومؤسساتهم التي يتم توظيفها ضد الدولة ، حيث تحول الاخوان الى العمل السياسي وجلد المؤسسة الرسمية وكيل الاتهامات لها بالعمالة والوقوف مع الولايات المتحدة بعيدا عن الوظيفة الاجتماعية والتربوية التي انشئت من اجلها الجماعة والتي دعمها القصر منذ بداية التأسيس ، ولا يمكن تجاهل أمر بالغ الاهمية الا وهو سرية التنظيم التي لم تعد مقبولة لدى المؤسسة الرسمية ، فالإخوان جمعية مسجلة وفق القوانين الاردنية ، ولا بد ان تكون اوراقها واضحة ومكشوفة لرقابة الدولة .

ويمكن استنتاج عدة ملاحظات رئيسة تمثل وجهة نظر الدولة:

١. ان الاخوان يؤيدون قوى اقليمية معادية وهذا ربما يذكر بمعادلة المراحل السابقة ، لكن بصورة معكوسة ، عندما كان الاخوان يقفون مع مؤسسة الحكم ضد الدول العربية والقوى المحلية غير الصديقة .
٢. ان الاخوان اصبحوا جماعة منظمة ، تمثل مصدر تهديد للنظام بعد ان اصبحت الجماعة اكثر راديكالية معارضة لسياسات الدولة، دون تفهم للضغوطات التي تواجهها الدولة.
٣. قلق حكومي من ازدياد اعدا الارهابيين من المقاتلين في ساحات سوريا حيث بلغ عددهم ٥٠٠ مقاتل مع جبهة النصرة اغلبهم اعضاء في جماعة الاخوان الاردنية ، وتخوف المؤسسات الامنية من انتقال هذه الاعمال الى الداخل الاردني خصوصاً بعد تفجير احد فنادق العاصمة عمان عام ٢٠٠٥ من قبل جماعات اسلامية [٧٧].
٤. ان مؤسسة الحكم تنظر بعين القلق للمؤسسات الاخوانية ، وتعتبرها موازية لمؤسسات الدولة [٧٨].

الهوامش

[١] منيب الماضي وموسى سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) مكتبة المحتسب ، الاردن عمان ، ١٩٨٨ ص ٨ – ٢٢ .
[٢] د . أمين عواد المهنا ، النظام السياسي الاردني ، حقوق ومفاهيم ، بدون دار نشر ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص ٥٦ .
[٣] د . أمين عواد مهنا ، النظام السياسي الاردني ، حقوق ومفاهيم ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .
[٤] محمد خلاد ، المبادئ القانونية لمحكمة العدل العليا من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٦ ، الجزء الاول ، عمان ، وكالة التوزيع الاردنية ، ١٩٨٧ ، ص ٤٨٩ .
[٥] عبد الله العكايلة ، تجربة الحركة الاسلامية في الاردن ، مشاركة الاسلاميين في السلطة ، منظمة ليبرتي ، لندن ، ١٩٩٤ ، ٦٨ – ٧٢ .
[٦] محمد عبد القادر ، صفحات من التاريخ السياسي للاخوان المسلمين في الاردن ، دار الفرقان ، عمان الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩ – ٢٤ .
[٧] ابراهيم غرايبة ، قراءة في العلاقة بين الدين والدولة في الدستور والتشريعات الاردنية ، في الدين والدولة الاردن نموذجا ، مركز القدس للدراسات السياسية عمان ، ط ١ ، ص ٣ .
[8] موقع مجلس النواب الاردني الالكتروني ، نص المادة في الدستور الاردني
http : // www.representatives .jo/pdf/constitutions . pdf
[9] http : //
www.nuwab.gov.bh/informationcenter/show.aspx.articleld=212
[١٠] ابراهيم غرايبة ، قراءة في العلاقة بين الدين والدولة في الدستور والتشريعات الاردنية ، في الدين والدولة الاردن نموذجا . مصدر سابق ، ص ٢٧ .
[١١] الدستور الاردني
[١٢] الدستور الاردني
[١٣] الدستور الاردني
[١٤] الدستور الاردني
[١٥] منيب الماضي وسليمان الموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) مكتبة المحتسب ، عمان ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ،
[١٦] منيب الماضي وسليمان الموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) / المصدر السابق / ص ٢١٢ .

[١٧] ابراهيم غرايبة ، قراءة في العلاقة بين الدين والدولة في الدستور والتشريعات الاردنية ، في الدين والدولة الاردن نموذجا ، مرجع سابق ، ص ١٤ -١٥ .
[١٨] تيسير ظبيان ، الملك عبد الله كما عرفته ، المكتبة الوطنية ، عمان ، ١٩٦٧ ، ص ٥٧ .
[١٩] تيسير ظبيان ، الملك عبد الله كما عرفته ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .
[٢٠] محمد ابو رمان ، التشيع السياسي ظاهرة تغذيها انتصارات حزب الله ، الغد اليومية الاردنية الجزء الاول ٤ /١٠ / ٢٠٠٦
[٢١] محمد ابو رمان ، التشيع السياسي ظاهرة تغذيها انتصارات حزب الله ، مصدر سابق ، ٤ /١٠ / ٢٠٠٦ .
[٢٢] محمد ابو رمان ، التشيع في الاردن ، أبعاده السياسية والامنية ، الغد اليومية ، جزء ثاني ٢ ، ٢٠٠٦/١٠/٥ .
[٢٣] د. موسى الكيلاني ، الحركات الاسلامية في الاردن ، عمان ، دار البشير ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ .
[٢٤] ابراهيم غرايبة ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، عمان مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧ .
[٢٥] د. عزت العزيزي ، صفحات لاتنسى من تاريخ الحركة الاسلامية في الاردن ، جريدة الرأي ٢٥ / ٩ / ١٩٩٦ .
[٢٦] د.حازم نسية ، تاريخ الاردن السياسي المعاصر مابين ١٩٥٢ – ١٩٦٧ ، عمان ، لجنة تاريخ الاردن ، ١٩٩٠ ، ص ٨٩ -٩٠ .
[٢٧] ابراهيم غرايبة ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، مصدر سابق ، ص ٦٦ – ٦٧
[٢٨] د . مصطفى حمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٦٧.
[٢٩] د. اسحاق الفرحان ، مشاركة الاخوان بالميثاق وايمانهم بالديمقراطية ، الاردن ، مؤسسة شومان ، ١٩٩٨ ، ص ١٢ -١٦ .
[٣٠] بسام العموش ، محطات في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠٠٦ ، ط ١ ، ص ١٦٥ – ١٦٦ .
[٣١] دليل الحياة الحزبية في الادرن(١). عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣، ص ٩١
[٣٢] ناصر معايطة، نشاة الاحزاب السياسية دراسة الاحزاب الاردنية (١٩٢١ – ١٩٩٣). مؤسسة البلسم ، عمان الاردن ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٢

[٣٣] ناصر معايطة، نشاة الاحزاب السياسية دراسة الاحزاب الاردنية (١٩٢١ – ١٩٩٣) نفس المرجع السابق، ص ١٠٣.
[٣٤] حزب جبهة العمل الاسلامي، النظام الاساسي، عمان، ١٩٩٢.
[٣٥] ناصر معايطه، مرجع سابق، ص ١٠٤.
[٣٦] بلال التل ، الحركات الاسلامية والبرلمان ، عمان ، المركز الاردني للدراسات والمعلومات ، ١٩٩٨ ، ص ٨٥ – ٩٥ .
[٣٧] حزب جبهة العمل الاسلامي ، النظام الاساسي ، مادة ١ ، بند ٢ .
[٣٨] نظام العساف الاحزاب السياسية الاردنية (قضايا ومواقف) ، عمان ، مركز مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٨ ، ص ١٢ .
[٣٩] تريز حداد ، ملف الاحزاب السياسية الاردنية ، ١٩١٩ – ١٩٩٤ ، مطابع دار الشعب ، الاردن ، ١٩٩٤ ، ص ٣٨ .
[٤٠] نظام عساف ، الاحزاب السياسية الاردنية (قضايا ومواقف) ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .
[٤١] حزب جبهة العمل الاسلامي ، بيان بعنوان (تقرير عن الوضع السياسي في المنطقة من مؤتمر شرم الشيخ الى اتفاق وقف اطلاق النار في لبنان) بدون تاريخ .
[٤٢] حزب جبهة العمل الاسلامي (مذكرة مقدمة من حزب جبهة العمل الاسلامي حول تهويد القدس والمسجد الاقصى) عمان ، ١٨ نوفمبر / ١٩٩٦ .
[٤٣] جبهة العمل الاسلامي ، بيان بعنوان (استمرار المذابح في البوسنة والهرسك يعمق الفجوة بين المسلمين وبين العرب) عمان ، ٣٠ / ٤ / ١٩٩٦ .
[٤٤] بيان صادر عن نواب جبهة العمل الاسلامي بمناسبة التوقيع على اتفاق القاهرة ٤ / ٥ / ١٩٩٤ .
[٤٥] مذكرة مقدمة من جبهة العمل الاسلامي للوفود المشاركة في المؤتمر الاول للاحزاب العربية الذي عقد في عمان ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ .
[٤٦] هاني الحوراني ، الانتخابات النيابية في الاردن ١٩٩٣ ، مقدمات ونتائج مركز الاردن الجديد للدراسات ، ط١ ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢
[٤٧] ناصر المعايطة ، الانتخابات النيابية ١٩٩٣ الصوت الواحد والتعددية السياسية ، ط ١ ، عمان ، المكتبة الوطنية ، ١٩٩٣ ، ص ١٧٠ – ١٧٤ .
[٤٨] هاني الحوراني ، الانتخابات النيابية في الاردن ١٩٩٣ ، مقدمات ونتائج ،مصدر سابق ، ص ٣٥ .
[٤٩] بسام العموش ، جبهة العمل الاسلامي وقضية الخبز والاعلاف (الموقف المبرر البدائل) عمان ، حزب جبهة العمل الاسلامي ، ١٩٩٦ ، ص ١٣ .

[٥٠] عوني جدوع العبيدي ، حزب التحرير الاسلامي ، عرض تاريخي ، دراسة عامة ، دار اللواء للصحافة والنشر ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧
[٥١] مخلد عبيد المبيضين ، الاخوان المسلمين والنظام السياسي في الاردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مجلد ٣ العدد ٤ شتاء ١٩٩٩ ، ص ١٥ – ١٦
[٥٢] ابراهيم غرايبة ، الاخوان المسلمون في الاردن ، مصدر سابق ، ص ٥٤ – ٥٥ .
[٥٣] هاني الحوراني ، تاريخ الحياة النيابية في الاردن ، شرق برس ، قبرص ، ١٩٨٩ ، ص ٧٧ -٩٣ .
[٥٤] هاني الحوراني ، مستقبل الحركات الاسلامية في الاردن ، في الحركات والاتنظيمات الاسلامية في الاردن ، مركز دراسات الاردن الجديد ودار سندباد للنشر ١٩٩٧ ، ص ٢٧٦ .
[٥٥] ابراهيم غرايبة ، الاخوان المسلمون في الاردن ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .
[٥٦] أبراهيم غرايبة ، الاخوان المسلمون في الاردن ، مصدر سابق ، ص ٥٩ – ٧٤ .
[٥٧] محمد عبد القادر ابو فارس ، صفحات من التاريخ السياسي للاخوان المسلمين في الاردن ، دار الفرقان ، عمان الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣ – ٤١ .
[٥٨] محمد عبد القادر ابو فارس ، صفحات من التاريخ السياسي للاخوان المسلمين في الاردن ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ .
[٥٩] بسام العموش ، محطات في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، مصدر سابق ، ص ٦٦ – ٧٢ .
[٦٠] ابراهيم غرايبة ، الاخوان المسلمون في الاردن ، مصدر سابق ، ص ٨٥ – ٨٦ .
[٦١] ابراهيم غرايبة ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، مصدر سابق ، ص ١١٩ – ١٣٨ .
[٦٢] ابراهيم غرايبة ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ – ١٤٢ .
[٦٣] بسام العموش ، محطات في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ – ١٣٥ .
[٦٤] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن (١٩٨٩ – ١٩٩٩) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ٢٠٠١ . ص ٢٠٥ – ٢٠٩ .
[65] http://news.bbc.co.uk./hi/arabic/middle-east-news/newsid-5075000/5075284.stm

[٦٦] مقال لماذا قاطعنا العرس الديموغرافي ، موقع جماعة الاخوان المسلمين ، http://www.ikhwan-jo.com

[٦٧] صحيفة الحياة اللندنية ، ٢٠٠٧/٨/٦ ، http://daralhayat.com/arab-news/levant-news

[٦٨] ناهض حتر ، الاخوان المسلمون وحماس وعمان ، مجلة الرأي الاخر ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٨ .

[٦٩] رنا الصباغ ، محاولة الابقاء على شعرة معاوية بين السلطة والاسلاميين ، العرب اليوم ، ٢٠٠٧/٩/٣٠ .

[70] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-7119000/7119723.stm

[71] http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveld=1089500

[72] http://arabic.aljazeeraportal.net/nr/exeres/A1C453DF.

[73] David schenker & gavi barnhard , The implosion of jordans muslim brotherhood , the Washington institute , may -11-2015 , pp 2-3 .

[74] David schenker & gavi barnhard , The implosion of jordans muslim brotherhood , the Washington institute , may -11-2015 , pp 6 .

[75] David schenker & gavi barnhard , The implosion of jordans muslim brotherhood , the Washington institute , may -11-2015 , pp 8 .

[76] Nathan J . Brown , Carnegie , Middle East Series , Jordan and its Islamic movement , the limits of inclusion , Number 74 , 11 – 2006 , p 11 .

[77] David schenker & gavi barnhard , The implosion of jordans muslim brotherhood , the Washington institute , may -11-2015 , pp 6 .

[٧٨] شمويل بار ، الاخوان المسلمون في الاردن ، مركز القدس للدراسات السياسية . شبكة الانترنت .

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

١. ابراهيم غرايبة ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، عمان مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٧ .
٢. ابراهيم غرايبة ، قراءة في العلاقة بين الدين والدولة في الدستور والتشريعات الاردنية ، في الدين والدولة الاردن نموذجا ، مركز القدس للدراسات السياسية عمان ، ط ١ .
٣. بسام العموش ، جبهة العمل الاسلامي وقضية الخبز والاعلاف (الموقف المبرر البدائل) عمان ، حزب جبهة العمل الاسلامي ، ١٩٩٦ .
٤. بسام العموش ، محطات في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠٠٦ ، ط ١ .
٥. بلال التل ، الحركات الاسلامية والبرلمان ، عمان ، المركز الاردني للدراسات والمعلومات ، ١٩٩٨ .
٦. تريز حداد ، ملف الاحزاب السياسية الاردنية ، ١٩١٩ – ١٩٩٤ ، مطابع دار الشعب ، الاردن ، ١٩٩٤ .
٧. تيسير ظبيان ، الملك عبد الله كما عرفته ، المكتبة الوطنية ، عمان ، ١٩٦٧.
٨. د . أمين عواد المهنا ، النظام السياسي الاردني ، حقوق ومفاهيم ، بدون دار نشر ، عمان ، ١٩٩٠.
٩. د . مصطفى حمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١٠. د. اسحاق الفرحان ، مشاركة الاخوان بالميثاق وايمانهم بالديمقراطية ، الاردن ، مؤسسة شومان ، ١٩٩٨ .
١١. د. موسى الكيلاني ، الحركات الاسلامية في الاردن ، عمان ، دار البشير ، ١٩٩٠ .
١٢. د.حازم نسية ، تاريخ الاردن السياسي المعاصر مابين ١٩٥٢ – ١٩٦٧ ، عمان ، لجنة تاريخ الاردن ، ١٩٩٠ .
١٣. الدستور الاردني .
١٤. عبد الله العكايلة ، تجربة الحركة الاسلامية في الاردن ، مشاركة الاسلاميين في السلطة ، منظمة ليبرتي ، لندن ، ١٩٩٤ .
١٥. علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن (١٩٨٩ – ١٩٩٩) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ٢٠٠١ .

١٦. عوني جدوع العبيدي ، حزب التحرير الاسلامي ، عرض تاريخي ، دراسة عامة ، دار اللواء للصحافة والنشر ، عمان ، ١٩٩٢ .
١٧. محمد خلاد ، المبادئ القانونية لمحكمة العدل العليا من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٦ ، الجزء الاول ، عمان ، وكالة التوزيع الاردنية ، ١٩٨٧ .
١٨. محمد عبد القادر ، صفحات من التاريخ السياسي للاخوان المسلمين في الاردن ، دار الفرقان ، عمان الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٠ .
١٩. محمد عبد القادر ابو فارس ، صفحات من التاريخ السياسي للاخوان المسلمين في الاردن ، دار الفرقان ، عمان الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠ .
٢٠. مخلد عبيد المبيضين ، الاخوان المسلمين والنظام السياسي في الاردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مجلد ٣ العدد ٤ شتاء ١٩٩٩ .
٢١. منيب الماضي وسليمان الموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) مكتبة المحتسب ، عمان ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، ج ١ .
٢٢. ناصر المعايطة ، الانتخابات النيابية ١٩٩٣ الصوت الواحد والتعددية السياسية ، ط ١ ، عمان ، المكتبة الوطنية ، ١٩٩٣ .
٢٣. ناصر معايطة، نشاة الاحزاب السياسية دراسة الاحزاب الاردنية (١٩٢١ – ١٩٩٣). مؤسسة البلسم ، عمان الاردن ، ١٩٩٤ .
٢٤. ناهض حتر ، الاخوان المسلمون وحماس وعمان ، مجلة الرأي الاخر ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٨ .
٢٥. نظام العساف الاحزاب السياسية الاردنية (قضايا ومواقف) ، عمان ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٨ .
٢٦. هاني الحوراني ، الانتخابات النيابية في الاردن ١٩٩٣ ، مقدمات ونتائج مركز الاردن الجديد للدراسات ، ط١ ، عمان ، ١٩٩٤ .
٢٧. هاني الحوراني ، تاريخ الحياة النيابية في الاردن ، شرق برس ، قبرص ، ١٩٨٩ ،.
٢٨. هاني الحوراني ، مستقبل الحركات الاسلامية في الاردن ، في الحركات والاتنظيمات الاسلامية في الاردن ، مركز دراسات الاردن الجديد ودار سندباد للنشر ١٩٩٧.

الدوريات والصحف

١. د. عزت العزيزي ، صفحات لاتنسى من تاريخ الحركة الاسلامية في الاردن ، جريدة الرأي ٢٥ / ٩ / ١٩٩٦ .
٢. دليل الحياة الحزبية في الادرن(١). عمان : مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣، ص ٩١ .
٣. رنا الصباغ ، محاولة الابقاء على شعرة معاوية بين السلطة والاسلاميين ، العرب اليوم ، ٢٠٠٧/٩/٣٠ .
٤. محمد ابو رمان ، التشيع السياسي ظاهرة تغذيها انتصارات حزب الله ، الغد اليومية الاردنية الجزء الاول ٤ /١٠ / ٢٠٠٦ .
٥. محمد ابو رمان ، التشيع في الاردن ، أبعاده السياسية والامنية ، الغد اليومية ، جزء ثاني ٢ ، ٢٠٠٦/١٠/٥ .

الوثائق

١. بيان صادر عن نواب جبهة العمل الاسلامي بمناسبة التوقيع على اتفاق القاهرة ٤ / ٥ / ١٩٩٤ .
٢. جبهة العمل الاسلامي ، بيان بعنوان (استمرار المذابح في البوسنة والهرسك يعمق الفجوة بين المسلمين وبين العرب) عمان ، ٣٠ / ٤ / ١٩٩٦ .
٣. حزب جبهة العمل الاسلامي، النظام الاساسي، عمان، ١٩٩٢.
٤. حزب جبهة العمل الاسلامي (مذكرة مقدمة من حزب جبهة العمل الاسلامي حول تهويد القدس والمسجد الاقصى) عمان ، ١٨ نوفمبر / ١٩٩٦ .
٥. حزب جبهة العمل الاسلامي ، النظام الاساسي ، مادة ١ ، بند ٢ .
٦. حزب جبهة العمل الاسلامي ، بيان بعنوان (تقرير عن الوضع السياسي في المنطقة من مؤتمر شرم الشيخ الى اتفاق وقف اطلاق النار في لبنان) بدون تاريخ .
٧. مذكرة مقدمة من جبهة العمل الاسلامي للوفود المشاركة في المؤتمر الاول للاحزاب العربية الذي عقد في عمان ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ .

المراجع باللغة الانجليزية

1. David schenker & gavi barnhard , The implosion of jordans muslim brotherhood , the Washington institute , may -11-2015 .
2. Nathan J . Brown , Carnegie , Middle East Series , Jordan and its Islamic movement , the limits of inclusion , Number 74 , 11 – 2006

مواقع انترنت

١. شمويل بار ، الاخوان المسلمون في الاردن ، مركز القدس للدراسات السياسية . شبكة الانترنت .
٢. صحيفة الحياة اللندنية ، ٢٠٠٧/٨/٦ .
٣. مقال لماذا قاطعنا العرس الديموغرافي ، موقع جماعة الاخوان المسلمين .
٤. موقع مجلس النواب الاردني الالكتروني ، نص المادة في الدستور الاردني.

5. http : // www.representatives .jo/pdf/constitutions . pdf
6. http://arabic.aljazeeraportal.net
7. http://daralhayat.com/arab-news/levant.
8. http://news.bbc.co.uk./hi/arabic/middle-east-news .
9. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news.
10. http://www.aljazeera.net/news/archive.
11. http://www.ikhwan-jo.com .
12. http://www.nuwab.gov.bh/informationcenter .